جـــامعة الأزهـــــر
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها
بطنـــــــطا

الْوَقْفُ وَالابْتِدَاءُ فِي المُحَرَّرِ الْوَجِيزِ لابْنِ عَطِيَّةَ عَرْضاً وَدِرَاسَةً

إعداد

د. محمد أحمد محمد إسماعيل عيسى
مـــدرس القـــــراءات وعلومـــــــها
في كلية القرآن الكريم بطنطا

١٤٤٣هـ = ٢٠٢٢م

الوقف والابتداء في المحرر الوجيز لابن عطية عرضاً ودراسة.

محمد أحمد محمد إسماعيل عيسى.
كلية القرآن الكريم للقراءات وعلومها بطنطا جامعة الأزهر الشريف.
البريد الإليكتروني : MohamedIsmail1458.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

جمع هذا البحث ما يتعلق بالوقف والابتداء في كتاب" المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" للإمام عبد الحق بن عطية الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والتي بلغ عدد مواضعها ثمانية عشر مواضعا.

وقد عرض الباحث هذه المواضع في ثمانية عشر مطلبا، ذكر في كل مطلب منها قول الإمام ابن عطية، ثم قام بالدراسة التحليلية في كل موضع منها، مبينا آراء علماء الوقف والابتداء، مع الترجيح بالدليل عند اللزوم.

واتبع الباحث في بحثه المنهج الوصفي، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها :

١ -علم الوقف والابتداء من أهم العلوم، وله فوائد كثيرة في فهم معاني القرآن ومعرفة مقاصده.

٢ -لم يستقص ابن عطية كل مواضع الوقف والابتداء في القرآن، وإنما اقتصر على ذكر اختلاف العلماء في بعض مواضع الوقف مع التصحيح والترجيح والاختيار أحيانا.

٣ -لم يستخدم ابن عطية مصطلحات علماء الوقف والابتداء في بيان أنواع الوقف.

الكلمات المفتاحية :الوقف والابتداء - ابن عطية - المحرر الوجيز - تفسير ابن عطية - القرآن الكريم .

Pause and start in Al-moharar Al-wajeez composed by Ibn Atea (presentation and study)

Mohamed Ahmed Mohamed Ismail Issa
Faculty of the Holy Qur'an for Qira'at (readings) and its sciences in Tanta, Al-Azhar University.
University email:
MohamedIsmail1458.el@azhar.edu.eg

Abstract: What are concered with pause and start in the book called (Al-moharar Al-wajeez in explaining the holy Quran) composed by Al_emam Ibn Atea Al_andalosy -May Allah have mercy on him-, were collected and they were eighteen positions.

The researcher has showed these positions in eighteen issues and he also mentioned in each issue the speech of Al-emam Ibn Atea then the researcher has done an analitical study on each position showing

The opinions of pause and start scholars with making probable with the evudence when it's needed and the researcher has followed a descriptive style in his research

These are the most important results

1-the scholarship of pause and start is so important because it helps in understanding the meanings and the intenentional of the holy Quran.

2-Ibn Atea hasn't mentioned all the positions of pause and start but he has only mentioned the differnces between the scholars in some positions with correction and making probable and he might choose.

3-Ibn Atea hasn't use terms used by scholars of pause and start in showing the kinds of pause.

Keywords: Pause and start - Ibn Atea - Al_moharar

Al_wajeez – Ibn Atea's explaining - the holy Quran.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ، والصَّلاةُ والسلامُ علىٰ خاتَمِ الأنبياءِ والمُرْسَلِينَ سيِّدِنَا مُحمَّدٍ، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،،، وبعد

فَعِلْمُ الوقفِ والابتداءِ من أَجَلِّ عُلُومِ القرآنِ الكريمِ قَدْراً وأعْظَمِهَا أَثَراً، وقد أمرَنَا الله ﷻ بترتيلِ القرآنِ الكريمِ، فقال تعالىٰ: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزَّمل:٤]، والتَّرْتِيلُ هو تجويدُ الحُرُوفِ ومَعْرِفَةُ الوُقُوفِ، كما أمَرَنَا – سبحانه – بِتَدَبُّرِ آياتِ القرآنِ الكريمِ في قوله: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [ص:٢٩].

ولا يتحقَّقُ امتثالُ أمْرِ اللهِ ﷻ في ترتيلِ القرآنِ الكريمِ وتَدَبُّرِ آياتِهِ وفَهْمِ معانِيهِ إلَّا بمَعْرِفَةِ الوَقْفِ والابتداءِ، فالوَقْفُ حِلْيَةُ التِّلاوَةِ، وزينةُ القارِئِ، وبلاغةُ التَّالي، وفَهْمُ المُسْتَمِعِ، وفَخْرٌ للعَالِمِ(١).

وقد اهْتَمَّ العُلَمَاءُ قديمًا وحديثًا بالوَقْفِ والابتداءِ، فتناولُوهُ في مؤلَّفَاتِ علومِ القرآنِ، وأفْرَدُوا له المُصَنَّفَاتِ، ونَصُّوا علىٰ أهميَّةِ هذا العِلْمِ القَيِّمِ، فقالَ ابنُ الأنباريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ومِنْ تَمَامِ مَعْرِفَةِ إعْرَابِ القرآن ومعانِيه وغريبِهِ: مَعْرِفَةُ الوقفِ والابتداءِ فيهِ، فينبغي للقارِئِ أنْ يَعْرِفَ: الوقفَ التَّامَّ، والوقفَ الكافِي الذي ليس بتَامٍّ، والوقفَ القبيحَ الذي ليس بتامٍّ ولا كافٍ"(٢).

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ١/ ١٠٨ .

(٢) ينظر: الكامل للهذلي ١/ ٤٧٩ .

وقال النكزاويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "بابُ الوقفِ عظيمُ القَدْرِ جليلُ الخَطَرِ؛ لأَنَّهُ لا يتَأَتَّىٰ لأحدٍ معرفةُ معاني القرآنِ، ولا استنباطُ الأدلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ منهُ إلَّا بمعرفةِ الفَوَاصِلِ"(١).

ولَمْ تَخْلُ بعضُ كُتُبِ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ مِنْ بيانٍ لمواضعِ الوقفِ، وما يترتَّبُ عليها من مَعْنَىٰ، ومِنْ كُتُبِ التفسيرِ التي اهْتَمَّتْ بذِكْرِ اختلافِ العُلَمَاءِ في بعضِ مواضعِ الوقفِ والابتداءِ، كتَابُ "المُحَرَّرِ الوجيزِ في تفسيرِ الكِتَابِ العزيزِ" للإمامِ أبي مُحَمَّدٍ عبْدِ الحقِّ بنِ غَالبِ بنِ عطيَّةَ الأندَلُسِيِّ (ت: ٥٤٢ هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد رأيتُ أنْ أجمعَ ما يتعلَّقُ بالوقفِ والابتداءِ في هذا الكِتَابِ القيِّمِ في بحْثٍ مُسْتَقِلٍّ، مع بيانِ آراءِ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في كُلِّ موضعٍ منها، فشَرَعْتُ مُسْتَعِينًا باللهِ - تَعَالَىٰ - في كتابةِ هذا البحثِ، واتَّبَعْتُ المنهجَ الوصْفِيَّ بأداتيهِ: الاستقراءِ والتَّحْليلِ، وجَعَلْتُ عنوانَهُ:

الْوَقْفُ وَالابْتِدَاءُ فِي المُحَرَّرِ الْوَجِيزِ لابْنِ عَطِيَّةَ
عَرْضًا وَدِرَاسَةً

الدراسات السابقة: بَعْدَ البحثِ والاطِّلَاعِ علىٰ فَهَارسِ الرَّسَائلِ والبُحُوثِ للعديدِ مِنَ الجامِعات ومعاهدِ الدِّراساتِ الإسلامية، وكذا البحث في شَبَكَةِ المعلوماتِ الدَّوْليَّةِ (الانترنت)، لَمْ أجِدْ مَنْ تناولَ موضوعَ بحثي هذا بالدِّرَاسَةِ، وقد وَقَفْتُ علىٰ بعضِ الدِّراساتِ التي تناولَتْ تفسيرَ ابنِ عطيَّةَ "المُحَرَّرَ الوجيزَ" من جوانبَ أُخْرَىٰ، وهي:

---

(١) الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء ١٩٨ .

١ - منهجُ ابنِ عطيَّةَ في تفسيرِ القرآنِ الكريمِ، للدكتور عبد الوهَّاب فايد، ط. المطابع الأميرية بالقاهرة، سنة ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م .

٢ - منهجُ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ الأَنْدَلُسِيِّ في عَرْضِ القراءاتِ وأثرُ ذلكَ في تفسيرِهِ، إعداد/ فيصل بن جميل غزاوي، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ ١٤٢٣هـ.

٣- استدراكاتُ ابنِ عطيَّةَ في المُحَرَّرِ الوجيزِ علىٰ الطَّبَرِيِّ في جامعِ البيانِ عَرْضًا ودِرَاسَةً، للدكتور/ شايع بن عبده الأسمري، ط. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٧ هـ .

خطة البحث: اقتضتْ طبيعةُ هذا البحثِ أنْ يكونَ في: مُقَدِّمَةٍ، وتَمْهِيدٍ، وثمانيةِ عَشْرَ مَطْلَبًا، وخاتمةٍ، يَتْبَعُهَا فهرسُ المَرَاجعِ .

المقدمة: وفيها أهميَّةُ الموضوعِ وأسبابُ اختيارِهِ، وخُطَّةُ البحث.

التمهيد: وفيه التَّعْرِيفُ بالإمامِ ابنِ عطيَّةَ، وتفسيرِهِ المُحَرَّرِ الوجيزِ، وبيان منهجِهِ في الوقفِ والابتداءِ فيه.

المطلب الأول: قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ٣١ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾ [المائدة : ٣١ ، ٣٢].

المطلب الثاني: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدۡنَآۛ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

المطلب الثالث: قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ ۖ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ ۖ ﴾[هود:٩٣] .

المطلب الرابع: قوله تعالىٰ: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [يوسف:٩٢] .

المطلب الخامس: قوله تعالىٰ: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [الحج : ١٠] .

المطلب السادس: قوله تعالىٰ: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ...﴾ [النور: ٣٥].

المطلب السابع: قوله تعالىٰ: ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْءَاصَالِ ﴾[النور:٣٥-٣٦]

المطلب الثامن: قوله تعالىٰ: ﴿ إِنِّي وَجَدتُّ ٱمْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [النمل:٢٣، ٢٤] .

المطلب التاسع: قوله تعالىٰ: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[القصص:٦٨].

المطلب العاشر: قال تعالىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الروم:٢٥] .

المطلب الحادي عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴾[السجدة:٣]

المطلب الثاني عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ ﴾ [سبأ:٣].

المطلب الثالث عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ قُلۡ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثۡنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ ﴾ [سبأ:٤٦].

المطلب الرابع عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَۗ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ ﴾ [فاطر:٢٨].

المطلب الخامس عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجۡرَةٞ وَٰحِدَةٞ فَإِذَا هُمۡ يَنظُرُونَ ١٩ وَقَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا هَٰذَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ٢٠ هَٰذَا يَوۡمُ ٱلۡفَصۡلِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الصافات:٢٠، ٢١].

المطلب السادس عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ أَمَّنۡ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيۡلِ سَاجِدٗا وَقَآئِمٗا يَحۡذَرُ ٱلۡأٓخِرَةَ وَيَرۡجُواْ رَحۡمَةَ رَبِّهِۦۗ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴾ [الزمر:٩].

المطلب السابع عشر: قوله تعالىٰ: ﴿ وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ أَيۡنَ شُرَكَآءِي قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٖ ٤٧ وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَدۡعُونَ مِن قَبۡلُۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٖ ﴾ [فصلت:٤٧-٤٨].

المطلب الثامن عشر: قوله تعالىٰ ﴿ قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ ﴾ [الزخرف:٨١].

الخاتمة: وفيها أهَمُّ النتائجِ التي توصَّلْتُ إليها .

التمهيد

وفيه التَّعريفُ بالإمامِ ابنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتفسيرِهِ المُحَرَّرِ الوجيزِ، وبيان منهجِهِ في الوقْفِ والابتداءِ فيه .

أولاً: التعريف بالإمام ابن عطية

الإمام ابن عطية عَلَمٌ مِن أعلام الإسلام، تَرْجَمَ له بعضُ العُلَماء[1]، وكُتِبَت فيه رسائل علمية[2]، وما أوردت ترجمته هنا إلا إرشاداً للمبتدي وتذكرةً للمنتهي.

اسمه: عَبْدُ الحقِّ بنُ غَالبِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ غَالبِ بنِ عَبْدِ الرَّؤوفِ بنِ تمَّامِ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ تمَّامِ بنِ عطيَّةَ بنِ خَالدِ بنِ عطيَّةَ بنِ خَالدِ بنِ خُفَافٍ، مِنْ وَلَدِ زيْدِ بنِ مُحَاربِ بنِ خَصَفَةَ بنِ قيسِ عيلان بنِ مُضَرَ بن نَزَارِ بن معدِ بنِ عَدْنَان .

نسبه: المُحَارِبِيُّ الغَرْنَاطِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ، والمُحَارِبِيُّ نِسْبَةٌ إلىٰ جَدِّهِ مُحَارِبٍ، مِنْ قبيلةِ قَيْسِ العربيَّة، وقَدْ كان جَدُّهُ عطيَّةُ بنُ خالدِ بنُ خُفَافٍ مِنْ جُنُودِ العَرَبِ الذين فَتَحُوا الأَنْدَلُس .

كنيته: أبو مُحَمَّد .

مولده: وُلِدَ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ في غَرْنَاطَةَ سنة ٤٨١ هجرية .

---

(١) ترجمته في: الصلة ٣٦٧ – ٣٦٨، تاريخ قضاة الأندلس١٠٩، الديباج المذهب٢/ ٥٧ – ٥٨، طبقات المفسرين للسيوطي٥٠، طبقات المفسرين للداودي١/ ٢٦٥ – ٢٦٧، نفح الطيب٢/ ٥٢٦ – ٥٢٨، الأعلام للزركلي٣/ ٢٨٢.

(٢) منها: "ابن عطية المفسر ومكانه من حياة التفسير في الأندلس" رسالة ماجستير، للباحث عبد العزيز زهيري، كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ١٩٦٠م .

نشأته : نشأَ ابن عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في غَرْنَاطَةَ في عَصْرِ المُرَابِطِينَ، وكانت غَرْنَاطَةُ حافلةً بمدارس العِلْمِ، وفيها عُلَمَاءُ التفسيرِ والحديثِ والفقهِ واللغةِ .

والإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينتمي إلىٰ أُسْرَةٍ كريمةٍ، جَمَعَتْ بيْنَ عراقةِ الأصْلِ ووجاهةِ العِلْمِ، واشتهرَ كثيرٌ من أفرادِهَا بالفقهِ والحديثِ والأدبِ، وقد قال ابنُ فرحون عن جَدِّهِمْ عطيَّةَ بنِ خُفَافٍ: " فأنْسَلَ كثيراً لهمُ قَدْرٌ وفيهم فَضْلٌ "[(١)]، ووَصَفَ بعضُ المُؤَرِّخِينَ هذه الأسْرَةَ بأَنَّهُمْ أعيانُ غَرْنَاطَة[(٢)].

وقد نشأَ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيتِ عِلْمٍ وفَضْلٍ، قال ابنُ الأَبَّارِ عن عبدِ الحقِّ بنِ عطيَّةَ: "وبيتُهُ عريقٌ في العِلْمِ "[(٣)]، ويقولُ النُّبَاهِيُّ عن عبدِ الحقِّ: "وبيتُهُ بيتُ عِلْمٍ وفَضْلٍ وكَرَمٍ ونُبْلٍ "[(٤)].

ووَرِثَ الإمامُ عبدُ الحقِّ بنُ عطيَّةَ العِلْمَ عن آبائِهِ وأجدادِهِ، وساعدَهُ في تحصيلِ العِلْمِ ما وهبَهُ الله ﷻ له مِنْ ذكاءٍ، وما تمتَّعَ به مِنْ عُلُوِّ هِمَّةٍ في الطَّلَبِ واقتناءِ الكُتُبِ .

فقَدْ كانَ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ طَمُوحًا إلىٰ أقصىٰ غاياتِ الطُّمُوحِ، وظلَّ هذا الطُّمُوحُ مُلازِمًا لَهُ إلىٰ آخِرِ حياتِهِ، وقَدْ وصفَ ابنُ خاقان هذا

---

(١) الديباج المذهب ٢/ ٥٧ .

(٢) نفح الطيب ١/ ٢٩٢ .

(٣) معجم أصحاب أبي علىٰ الصدفي ٢٦٣ .

(٤) تاريخ قضاة الأندلس ١٠٩ .

الطُّمُوحَ بقوله: "سابَقَ الأمْجَادَ فاسْتولَىٰ عَلَىٰ الأمَدِ بعَلائِهِ، ولَمْ ينض ثَوْبُ شبابِهِ، أدْمَنَ التَّعَبَ في السُّؤْدُدِ جَاهِداً، حتىٰ تناولَ الكواكبَ قَاعِداً، وما اتَّكَلَ علىٰ أوَائِلِهِ، ولا سَكَنَ إلىٰ راحَاتِ بِكْرِهِ وأصَائِلِهِ"[1].

كذا وصفَ ابنُ خاقان جَدَّهُ ونشاطَهُ في طَلَبِ العِلْمِ بقوله: "سَمَا إلىٰ رُتَبِ الكُهُولِ صغيراً، وشَنَّ كتيبةَ ذِهْنِهِ علىٰ العُلُومِ مُغِيراً، فسَبَاهَا مَعْنىً وفصْلًا، وحَوَاهَا فرعًا وأصلاً"[2].

وكان للشيخِ غَالِبِ بنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الفضلُ في حثِّ ابنِهِ عبدِ الحقِّ علىٰ طلبِ العِلْمِ، وتوجيهِهِ إلىٰ مَعَالِي الأمُورِ، وبَعْثِ رُوحِ النَّشَاطِ لديهِ، واستمرتْ رعايةُ هذا الوالدِ الكريمِ لولدِهِ منذُ نعومةِ أظفارِهِ إلىٰ الوقتِ الذي قامَ فيهِ بتأليفِ تفسيرِهِ، فكان أحيانًا يوقظُ ابنَهُ في الليلةِ مرَّتَيْنِ، ويقولُ: "قُمْ يا بُنَيَّ اكتبْ كذا وكذا في موضعِ كذا مِنْ تفسيرِكَ"[3].

وقد ذكرَ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ والدَهُ طلبَ لهُ الإجازةَ مِنْ أحدِ عُلَمَاءِ غَرْنَاطَةَ الكبار، وهو أبو جعفر بنُ القُلَيْعِيِّ، فقال ابنُ عطيَّةَ: "أجَازَ لي جميعَ ما رَوَاهُ بسُؤَالِ أبي إيَّاهُ ذلكَ وبِحَضْرَتِي"[4].

---

(١) قلائد العقيان ٢٠٧ ، ومعنىٰ "ولا سَكَنَ إلىٰ راحَاتِ بِكْرِهِ وأصَائِلِهِ": أنه لم يسكن إلىٰ الراحة في الصباح ولا في المساء، وإنما كانت حياته كلها علم وعمل واجتهاد في طلب معالي الأمور.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٥٢٨ .

(٣) بغية الملتمس ٤٤١ .

(٤) فهرس ابن عطية ١٢٥ .

شيوخه: للإمامِ ابنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ شُيُوخٌ كُثْرٌ، وقد ترجمَ لَهُم بنفسِهِ في فهرسِ شُيُوخِهِ الذي قالَ في مُقَدِّمَتِهِ: "هذه تسميةُ مَنْ لقيتُهُ مِنَ الشُّيُوخِ حَمَلَةَ العِلْمِ، وذِكْرُ ما رَوَيْتُهُ عَنْهُمْ وَمَنْ أَجَازَنِي مِنْهُم"[(١)]، وأكتفي بذكرِ بعضِهِمْ فيما يأتي:

١- أبوه أبو بكر غالبُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عطيَّة [٤٤١ – ٥١٨ هـ].

٢- أبو عبدِ اللهِ مُحَمَّدٌ بنُ فرجِ القُرْطُبِيُّ ابنِ الطَّلَّاع [٤٠٤ – ٤٩٧ هـ].

٣- أبو الحسنِ عليٌّ بنُ خلفِ بنِ ذي النُّونِ العَبْسِيُّ [٤١٧– ٤٩٨ هـ].

٤- أبو عليٍّ حسينٌ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أحمدَ الغَسَّانِيُّ [٤٢٧ – ٤٩٨ هـ].

٥- أبو القاسمِ الحسنُ بنُ عمرَ الهَوْزَنِيُّ الإشْبِيلِيُّ [٤٣٥ – ٥١٢ هـ].

٦- أبو عليٍّ حسينٌ بنُ مُحَمَّدِ بنِ سُكَّرَةَ الصَّدَفِيُّ [... – ٥١٤ هـ][(٢)].

تلاميذه: كانَ ابنُ عطيَّةَ مِنْ كبارِ عُلَمَاءِ عصرِهِ، وقد انتفعَ بِعِلْمِهِ خَلْقٌ كثيرٌ في بلادِ الأنْدَلُسِ، وأكتفي بذكرِ بعضِ تلاميذِهِ فيما يأتي:

١- أبو بكرٍ مُحَمَّدٌ بنُ خيرِ بنِ عمرَ الإشْبِيلِيُّ [٥٠٢ – ٥٧٥ هـ] .

٢- أبو القاسمِ عبدُ الرَّحمنِ بنُ مُحَمَّد ابن حُبَيْشٍ [٥٠٤ – ٥٨٤ هـ] .

٣- أبو جعفرَ أحمدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بنِ مضَاء القُرْطُبِيُّ[٥١٣– ٥٩٢ هـ]

٤- أبو بكرٍ مُحَمَّدٌ بنُ أحمدَ بنِ أبي جَمْرَةَ [٥١٨ – ٥٩٩ هـ][(٣)] .

---

(١) فهرس ابن عطية ٥٩ .

(٢) ينظر: فهرس ابن عطية ٥٩، وما بعدها، فهرس الفهارس ٢/ ٨٦٢ – ٨٦٣ .

(٣) ينظر: الإحاطة ٣/ ٤١٤، الديباج المذهب ٢/ ٥٨ .

مكانته وثناء العلماء عليه : الإمامُ ابنُ عطيَّةَ أحدُ رِجَالاتِ الأنْدَلُسِ الجامعينَ للتفسيرِ والحديثِ والفقهِ واللغةِ والأدبِ، تلقَّىٰ العِلْمَ قراءةً وسماعًا وإجازةً عن كبارِ عُلَمَاءِ الأنْدَلُسِ .

ولقد أحاطَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بثقافةِ عصرِهِ، فكان ذا ثقافةٍ عاليةٍ وعِلْمٍ عظيمٍ؛ ولهذا بلغَ في عصرِهِ المكانةَ العاليةَ، والمنزلةَ الرفيعةَ الساميةَ، وأثمرتْ جهودُهُ العِلْمِيَّةَ فأنتجَ في مجالاتِ التَّأليفِ والتدريسِ والشعرِ والأدبِ .

وكانَ عصرُ ابنِ عطيَّةَ عصرَ جِهَادٍ، وكانت الأندلسُ مُهَدَّدَةً بالسُّقُوطِ في أيدي الأسْبَان، فقامَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بواجبِ الجهادِ في سبيلِ الله ﷻ، وشاركَ في الرِّبَاطِ والدِّفَاعِ عن الأنْدَلُسِ، وقد وصفَهُ ابنُ الأبَّارِ بأنَّهُ يُكْثِرُ الغَزَوَاتِ في جُيُوشِ المُلَثَّمِينَ، يعنىٰ: المُرَابِطِين[1] .

ومِنَ الغَزَوَاتِ التي شاركَ فيها ابنُ عطيَّةَ غزوةُ "طلبيرة" التي قادها أميرُ المسلمينَ عليُّ بنُ يوسفَ بنُ تَاشِفِينَ ضدَّ الأسْبَان سنة ٥٠٣ هـ، وقد قالَ ابنُ عطيَّةَ في حديثِهِ عن شيخِهِ ابنِ أبي العَصَافِير: "لقيتُهُ في جَيَّان، في نُهُوضِي إلىٰ غزوةِ طلبيرة سنة ثلاث وخمسمائة، فأجازَ لي جميعَ رِوَايَتِه"[2] .

وكانت علاقةُ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالحُكَّامِ المُرَابِطِينَ وثيقةً، فتولَّىٰ منصبَ القضاءِ في المَرِيَّةِ سنة ٥٢٩ هـ، وهو أعظمُ المناصبِ

(١) معجم أصحاب أبي علي الصدفي ٢٦٤ .

(٢) فهرس ابن عطية ١٣٧ .

نفوذاً في دولةِ المُرَابِطِينَ، وذكرَ ابنُ فرحون أَنَّهُ لمَّا وَلِيَ القضاءَ توخَّىٰ الحقَّ، وعدلَ في الحُكْم، وأعزَّ الخُطَّة[١] .

وقد أثنىٰ العُلَمَاءُ علىٰ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثناءً عَطِراً، وذكرُوهُ ذكراً حسنًا، وأكتفي ببعضِ أقوالِهِمْ فيما يأتي:

قال ابن بشكوال: "وكانَ واسعَ المعرفةِ، قويَّ الأدبِ، مُتَفَنِّنًا في العُلُومِ"[٢].

وقال النُّبَاهِيُّ: أحدُ القُضَاةِ بالبلادِ الأَنْدَلُسِيَّةِ، وصُدُورِ رِجَالِهَا، وكانَ فقيهًا نبيهًا، عارفًا بالأحكامِ والحديثِ والتفسيرِ، أديبًا بارعًا شاعراً، لُغَوِيًا ضابطًا مُقَيِّداً[٣].

وقال ابنُ فرحون: "كانَ القاضي أبو مُحَمَّدٍ عبدُ الحقِّ فقيهًا عالمًا بالتفسيرِ والأحكامِ، والحديثِ والفقهِ، والنحوِ واللغةِ والأدبِ، مُقَيِّداً حَسَنَ التَّقْيِيدِ، لهُ نَظْمٌ ونَثْرٌ، وَلِيَ القضاءَ بمدينة المَرِيَّةِ، وكان غايةً في الدَّهَاءِ والذَّكَاءِ والتَّهَمُّمِ بالعِلْمِ، سَرِيَّ الهِمَّةِ في اقتناءِ الكُتُبِ"[٤].

وخيرُ شاهدٍ علىٰ إمامةِ ابنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما تركَهُ مِنْ آثارٍ علميَّةٍ وأدبيَّةٍ، تَدُلُّ علىٰ تَبَحُّرِهِ في العِلْمِ، وتفنُّنِهِ في المعرفةِ، وتمكُّنِهِ في الثقافة .

---

(١) تاريخ قضاة الأندلس ١٠٩، الديباج المذهب ٢/ ٥٧ .

(٢) الصلة ٣٦٧ – ٣٦٨ .

(٣) ينظر: تاريخ قضاة الأندلس ١٠٩ .

(٤) الديباج المذهب ٢/ ٥٧ .

مؤلفاته: ذَكَرَ ابنُ خيرٍ في فهرستِهِ أَنَّه روىٰ – فيما رواه مِنْ تواليفِ شُيُوخِهِ – تواليفَ القاضِي أبي مُحَمَّدٍ عبدِ الحقِّ بنِ غالبٍ بنِ عطيَّةَ المُحَارِبِيِّ[(١)]، وهذا يعني أنَّ لابنِ عطيَّةَ عدداً مِنَ المؤلفاتِ قَلَّ أو كَثُرَ، ولَمْ يصلْنَا مِنْ هذه المؤلفاتِ سوىٰ كتابين اثنين[(٢)]، ولعلَّ باقي مؤلفاتِ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ فُقِدَ أو أُحْرِقَ في النَّكْبَاتِ التي أَصَابَتْ المسلمين في بلادِ الأَنْدَلُسِ، والكتابان اللذان وصلا إلينا مِنْ مؤلفاتِ ابنِ عطيَّةَ هُمَا:

١ – المُحَرَّرُ الوجيزُ في تفسيرِ الكتابِ العزيز[(٣)].

٢ – فهرسُ مروياتِ ابنِ عطيَّةَ وأسماءِ شُيُوخِهِ[(٤)].

وفاته: تُوُفِّيَ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مدينةِ لُورَقَةَ في شرقِ الأَنْدَلُسِ في مُنْتَصَفِ رمضانَ سنة ٥٤١ هجرية علىٰ الصَّحِيحِ[(٥)].

---

(١) فهرسة ابن خير ٤٠٠ .

(٢) ينظر: الأعلام ٣/ ٢٨٢، معجم المؤلفين ٢/ ٥٩ .

(٣) طبع عدة طبعات منها: ط. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. الأولىٰ ١٤٢٢ هـ= ٢٠٠١م ، تح. عبد السلام عبد الشافي محمد .

(٤) طبع في دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط. الثانية ١٩٨٣م، تح. محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي .

(٥) ينظر: معجم أصحاب أبي علي الصدفي ٢٦٥ .

ثانياً: التعريف بالمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز[١]

يُعَدُّ تفسيرُ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ مِنْ أجَلِّ التفاسيرِ وأهمِّهَا؛ وذلكَ لِمَا تضمَّنَهُ مِنْ بيانٍ لمعاني القرآنِ الكريمِ، وما فيهِ مِنْ تنقيحٍ وتحريرٍ، فقَدْ أضْفىٰ عليهِ مؤلِّفُهُ مِنْ رُوحِهِ العِلْمِيَّةِ ما أكسبَهُ دِقَّةً وقبولاً، ولخَّصَهُ مِنْ كُتُبِ التفسيرِ المَأثور، وتحرَّىٰ مِنْ مُحْتَوَاهَا ما هو أقْرَبُ إلىٰ الصِّحَّة .

فتلقَّىٰ العُلَمَاءُ هذا التفسيرَ بالقَبُولِ الحَسَنِ، قالَ ابنُ الأبَّارِ: "وتأليفُهُ في التفسيرِ جليلُ الفائدةِ، كَتَبَهُ الناسُ كثيراً، وسَمِعُوا منهُ، وأخَذُوا عنه"[٢]، وقال ابنُ جُزَيّ: "وأما ابنُ عطيَّةَ فكتابُهُ في التفسيرِ أحسنُ التآليفِ وأعْدَلُهَا، فإنَّه اطَّلَعَ علىٰ تآليفِ مَنْ كانَ قَبْلَهُ فهَذَّبَهَا ولخَّصَهَا، وهو معَ ذلكَ حَسَنُ العِبَارةِ، مُسَدَّدُ النَّظَرِ، مُحَافِظٌ علىٰ السُّنَّةِ"[٣].

وقد بَدَأَ ابنُ عطيَّةَ تفسيرَهُ بمقدِّمَةٍ أبانَ فيها عن سببِ تأليفِ كتابِهِ، وسألَ اللهَ جلَّتْ قُدْرَتُهُ أنْ يجعلَ عملَهُ خالِصاً لوجْهِهِ، وأنْ يُبَارِكَ فيهِ

---

(١) ما أذكره هنا من التعريف بتفسير ابن عطية هو إشارات فقط؛ لأن هذا الكتاب قد تناوله عدد من الباحثين في رسائلهم العلمية، ومنها: "منهج ابن عطية في تفسير القرآن الكريم" رسالة دكتوراه في كلية أصول الدين بالقاهرة، إعداد/ د. عبد الوهاب فايد، "استدراكات ابن عطية في المحرر الوجيز علىٰ الطبري في جامع البيان" رسالة دكتوراه في كلية القرآن الكريم بالمدينة المنورة، إعداد/ د. شايع بن عبده الأسمري .

(٢) ينظر: معجم أصحاب أبي علي الصدفي ٢٦٥ .

(٣) التسهيل لعلوم التنزيل ١/ ٢٠ .

وينفعَ به، وأتْبَعَ المقدِّمَةَ بجُمْلَةٍ مِنَ الأبْوَابِ التي ينبغي أنْ تكُونَ راسخةً في حِفْظِ النَّاظِرِ في عِلْمِ تفسيرِ القرآنِ الكريمِ، وكانَ آخِرُ هذه الأبوابِ: بابُ القولِ في الاستعاذةِ، والقولِ في تفسيرِ بسم الله الرحمن الرحيم .

ثُمَّ شَرَعَ في تفسيرِ سُوَرِ القرآنِ الكريمِ مِنْ سُورةِ الفاتحةِ إلىٰ سُورةِ النَّاسِ، وفي أوَّلِ كُلِّ سُورةٍ يذْكُرُ كَوْنَهَا مكيَّة أو مدنيَّة، وأسماءَها، وفَضْلَها، وهو يُورِدُ آيةً أو أكثرَ، ويُتْبِعُ ذلك بالتفسيرِ[1] .

وطريقتُهُ العامَّةُ في التفسيرِ: أنَّهُ يُفَسِّرُ الآيةَ تفسيراً سهلاً شاملاً مُخْتَصَراً، ويُورِدُ مِنْ التفسيرِ المأثورِ، ويختارُ منهُ في غيرِ إكْثَارٍ، وينقلُ عن ابنِ جريرٍ الطبريِّ كثيراً، ويُنَاقشُ المنقولَ عنهُ أحيانًا، كما يُنَاقشُ ما ينقلُهُ عن غيرِ ابنِ جريرٍ ويَرُدُّ عليهِ، وهو كثيرُ الاستشهادِ بالشِّعْرِ العَرَبِيِّ، مَعْنِيٌّ بالشَّوَاهِدِ الأدبيةِ للعباراتِ، كما أنَّهُ يحتكمُ إلىٰ اللغةِ العربيةِ عندما يُوجِّهُ بعضَ المعاني، وهو كثيرُ الاهتمامِ بالصناعةِ النحويةِ، كما أنَّهُ يُعْنَىٰ بالقراءات ويُنزِلُ عليها المعاني المُخْتَلِفَة[2].

وقد عَقَدَ أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مُقَدِّمَةِ البحرِ المُحِيطِ مُقَارَنَةً بيْنَ تفسيرِ ابنِ عطيَّةَ وتفسيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ، فقالَ: "وكتابُ ابنِ عطيَّةَ أنْقلُ، وأجْمَعُ، وأخْلَصُ، وكتابُ الزَّمَخْشَرِيِّ ألْخَصُ، وأغْوَصُ"[3].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ١/ ٣٣، وما بعدها .

(٢) ينظر: التفسير والمفسرون ١/ ١٧١ - ١٧٢ .

(٣) البحر المحيط ١/ ١١٣.

وعَقَدَ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُقَارَنَةً بيْنَ هذينِ التفسيرينِ في فَتَاوَاهُ، فقالَ: "وتفسيرُ ابنِ عطيَّةَ خيرٌ مِنْ تفسيرِ الزَّمَخْشَرِيِّ، وأصَحُّ نقلاً وبحثًا، وأبْعَدُ عن البِدَعِ، وإن اشتملَ علىٰ بعضِهَا، بل هو خيرٌ منهُ بكثيرٍ، بل لعلَّهُ أرْجَحُ هذهِ التفاسيرِ"(١).

ثالثاً: الوقف والابتداء ومنهج ابن عطية فيه

قَبْلَ أنْ أكتبَ عن منهجِ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ في الوقفِ والابتداءِ في تفسيرهِ أذكرُ تعريفَ الوقفِ والابتداءِ، وأُبَيِّنُ أقسامَ الوقفِ فيمَا يأتي:

أولاً: تعريف الوقف والابتداء:

الوقفُ لُغَةً: يُطْلَقُ علىٰ عدَّةِ معانٍ، منها: الحَبْسُ والمَنْعُ والسُّكُوتُ، يُقَالُ: وَقَفْتُ الدَّارَ وَقْفًا: حَبستُها في سبيلِ الله، ووَقَفْتُ الرَّجُلَ عنِ الشَّيءِ وَقْفًا: منعتُهُ منهُ، ووَقَفْتُ عنِ الكلامِ: أي: سَكَتُّ(٢).

واصطلاحًا: قطعُ الصَّوْتِ مِنْ آخِرِ الكلمةِ زمنًا يُتَنَفَّسُ فيهِ عادةً بِنِيَّةِ استئنافِ القراءةِ، ولا يَقَعُ في وَسَطِ الكلمةِ، ولا فيمَا اتَّصَلَ رَسْمًا(٣)

الابتداءُ لُغَةً: ضِدُّ الوقفِ، تَقُولُ ابْتَدَأتُ الشَّيءَ: فَعَلْتُهُ ابْتِدَاءً، والبَدْءُ: فِعْلُ الشَّيءِ أوَّل(٤).

واصطلاحًا: استئنافُ القراءةِ بَعْدَ قطْعٍ أو وقْفٍ(٥).

---

(١) فتاوىٰ ابن تيمية ١٣/ ٢٠٩ .

(٢) ينظر: مادة [و . ق . ف] في لسان العرب .

(٣) ينظر: النجوم الطوالع ١٢١، النشر ١/ ١٨٩ .

(٤) ينظر: مادة [ب . د . أ] في لسان العرب، وفي مفردات الراغب .

(٥) ينظر: تنبيه الغافلين للصفاقسي ١٢٨.

وعَرَّفَ الإمامُ الزَّرْكَشِيُّ عِلْمَ الوقفِ والابتداءِ بأَنَّهُ: فَنٌّ جليلٌ به يُعْرَفُ كيفيَّة أداءِ قراءةِ القرآنِ الكريم، وبهِ تَتَبَيَّنُ معاني الآياتِ، ويُؤْمَنُ الاحترازُ عَنِ الوقُوعِ في المُشْكلات[1].

ثانياً: أقسام الوقف والابتداء:

قَسَّمَ العُلَمَاءُ الوقفَ الاخْتِيَارِيَّ إلىٰ أقسامٍ، مع اختلافِهِم في عَدَدِهَا وأسمائِها، وأكتفي بتعريفِ أَشْهَرِهَا، وهي سبعةٌ: لازمٌ، وتامٌّ، وكافٍ، وحَسَنٌ، وجائزٌ، وقَبِيحٌ، ومُعَانَقَةٌ.

الوقفُ اللازمُ: هو الوقفُ علىٰ كلمةٍ لو وُصِلَتْ بما بعدَهَا لأَوْهَمَ وَصْلُهَا مَعْنىً غيرَ المُرَاد[2].

الوقفُ التامُّ: ما يَحْسُنُ الوَقْفُ عليهِ والابتداءُ بما بَعْدَهُ؛ لعَدَمِ تَعَلُّقِهِ بما بَعْدَهُ، لفظًا ومَعْنىً، وبعبارةٍ أُخْرَىٰ: هو الوَقْفُ علىٰ ما تَمَّ معناهُ، ولَمْ يتعلَّقْ بما بَعْدَهُ لا لفظًا ولا مَعْنىً.

الوقفُ الكافي: ما يَحْسُنُ الوَقْفُ عليهِ ويَحْسُنُ الابتداءُ بما بَعْدَهُ، غيرَ أنَّ ما بَعْدَهُ متعلقٌ به مَعْنىً لا لفظًا، فهو مُنْقَطِعٌ ممَّا بَعْدَهُ لفظًا مُتَّصِلٌ بهِ مَعْنَىً.

الوقفُ الحَسَنُ: ما يَحْسُنُ الوَقْفُ عليه؛ لأَنَّه مُفِيدٌ حَسَنٌ، ولا يَحْسُنُ الابتداءُ بما بَعْدَهُ؛ لِتَعَلُّقِهِ به لفظًا ومعنىً، أو: ما لا يحتاجُ إلىٰ ما بَعْدَهُ؛ ويحتاجُ ما بَعْدَهُ إليه؛ لجرَيَانِهِ في اللفظِ عليه[3].

---

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٤٢.

(٢) ينظر: الإتقان ١/ ٢٢٤.

(٣) ينظر: المكتفىٰ ٨ – ١١، النشر ١/ ١٧٨.

الوقفُ الجائزُ: ما يَجُوزُ فيهِ الفَصْلُ والوَصْلُ لِتَجَاذُبِ المُوجِبَيْنِ مِنَ الطَّرَفَيْنِ .

وبيانُ ذلكَ: أَنَّهُ الوقفُ علىٰ كلمةٍ تَعَلَّقَ ما بَعْدَهَا بِهَا، أو بِمَا قبْلَهَا تَعَلُّقًا مَعْنَوِيًا، وتَعَلَّقَ بِهَا أو بِمَا قَبْلَهَا تَعَلُّقًا لَفْظِيًا علىٰ سبيلِ الجَوَازِ، بمعنىٰ: أَنَّ الجُمْلَةَ التي تَلِي الكلمةَ الموقوفَ عليها فيها وَجْهَانِ مِنَ الإعرابِ، ولكن لَمْ يترجَّحْ أحدُ الوجهينِ علىٰ الآخَرِ، بل كانا مُتَسَاوِيَيْنِ، فالوقفُ علىٰ هذه الكلمةِ يُسَمَّىٰ: وقفًا جائزاً[(١)].

الوقفُ القبيحُ: هو الوَقْفُ علىٰ كلامٍ لم يَتِمّ معناهُ؛ لِتَعَلُّقِهِ بما بَعْدَهُ لفظًا ومَعْنَىً، مع عَدَمِ الفائدةِ، أو إِفَادَةِ مَعْنىً غيرِ مَقْصُودٍ، أو تَأْدِيةِ مَعْنىً فيهِ سُوءُ أَدَبٍ مع الله ﷻ[(٢)].

وقفُ المُعَانَقَةِ: هو أن يجتمعَ وقفانِ في مَحَلٍّ واحدٍ يَصِحُّ الوقفُ علىٰ كُلٍّ منهما، لكن إذا وُقِفَ علىٰ أحدِهِمَا امتنعَ الوقفُ علىٰ الآخَرِ؛ لئلَّا يختلَّ المَعْنَىٰ، ويُسَمَّىٰ أيضًا وقْفُ المُرَاقَبَةِ[(٣)].

وأمَّا الابتداءُ، فلا يكونُ إلَّا اختياريًا؛ لأَنَّهُ ليسَ كالوقفِ تَدْعُو إليه ضَرُورَةٌ، فلا يجوزُ إلَّا بِمُسْتَقِلِّ المَعْنَىٰ، مُوفٍ بالمقصودِ، وهو في أقسامِهِ كأقسامِ الوقفِ، ويَتَفَاوَتُ تمامًا، وكفايةً، وحُسْنًا، وقُبْحًا، بحسب التَّمَامِ وعَدَمِهِ[(٤)].

ثالثاً: منهج ابن عطية في الوقف والابتداء:

---

(١) ينظر: علل الوقوف ١/ ١٢٨، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ ٢٢١ - ٢٢٢ .

(٢) ينظر: المكتفىٰ ١٣، النشر ١/ ١٨١.

(٣) ينظر: النشر ١/ ١٨٧ – ١٨٨، الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ ٢٤٥ .

(٤) ينظر: النشر ١/ ١٨١.

لَمْ يستقص الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كُلَّ مواضع الوقفِ والابتداءِ في القرآنِ الكريم، وإنَّمَا اقتصرَ علىٰ ذِكْرِ اختلافِ العُلَمَاءِ في الوقفِ والابتداءِ في ثمانيةِ عشرَ موضعًا، وَقَدْ وَرَدَ في كُلِّ موضعٍ مِنْها كلمتان يَصْلُحُ الوقفُ علىٰ أَحَدِهِمَا باعتبارِ التَّعَلُّقِ اللفْظِيِّ أو المَعْنَويِّ .

ونلاحظ من منهج ابن عطية في الوقف والابتداء ما يلي:

١- لَمْ يُنَبِّهْ ابن عَطِيَّة في تفسيره علىٰ المنهجِ الذي سَارَ عليهِ في عَرْضِ ما يتعلَّقُ بالوقفِ والابتداءِ .

٢- لَمْ يستخدمْ مصطلحاتِ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في بيانِ نَوْعِ الوقفِ، مثل: التَّام والكَافي والحَسَن والقبيح .

٣- لَمْ يَذْكُرْ أقوالَ مَنْ سَبَقَهُ مِنْ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ كابْنِ الأَنْبَارِي والدَّاني وغيرِهِما .

٤- أحيانًا يَذْكُرُ اختلافَ العُلَمَاءِ في الوقفِ والابتداءِ مِنْ غيرِ تَرْجِيحٍ .

٥- أحيانًا يَسْتَحْسِنُ أو يُرَجِّحُ أَحَدَ الوَقْفَيْنِ، وَيَذْكُرُ عِلَّةَ الاسْتِحْسَانِ .

٦- اختارَ وقفًا انْفَرَدَ به، وهو الوقفُ علىٰ ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ﴾ [القصص: ٦٨]، والابتداءُ بما بَعْدَهُ ﴿لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] .

٧- عَزَىٰ الوقُوفَ إلىٰ أصحابها أحيانًا، مثل قوله: "وأَجَازَ نَافِعٌ الوَقْفَ عَلَىٰ ﴿بَلَىٰ﴾"[1]، وذلكَ في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣] .

٨- ذَكَرَ اختلافَ الوَقْفِ تَبَعًا لاخْتِلَافِ القِرَاءَاتِ وَتَوْجِيهِهَا في بعضِ المَوَاضِعِ، كما في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ...﴾ [الزمر: ٩] .

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٤٠٤.

المطلب الأول

قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿قَالَ يَٰوَيۡلَتَىٰٓ أَعَجَزۡتُ أَنۡ أَكُونَ مِثۡلَ هَٰذَا ٱلۡغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوۡءَةَ أَخِيۖ فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ كَتَبۡنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفۡسَۢا بِغَيۡرِ نَفۡسٍ أَوۡ فَسَادٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعٗا﴾[المائدة: ٣١، ٣٢].

قال الإمام ابن عطية: "جُمْهورُ النَّاسِ علىٰ أنَّ قولَهُ: ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ: ﴿كَتَبۡنَا﴾، أي: بسببِ هذهِ النَّازلَةِ ومِنْ جرَّاها كَتَبْنَا، وقال قومٌ: بل هو مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ: ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، أي: نَدِمَ مِن أجْلِ ما وَقَعَ، والوقْفُ علىٰ هذا علىٰ ﴿ذَٰلِكَ﴾، والنَّاسُ علىٰ أنَّ الوقْفَ ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، ويُقَالُ: أَجَلَ الأمرَ أَجْلاً وإِجْلاً: إذا جَنَاهُ وَجَرَّهُ"[(١)].

الدراسة: حَكَىٰ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الاختلافَ في الوقفِ والابتداءِ في هذا الموضعِ علىٰ قولَيْن:

الأول: الوقفَ علىٰ ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾؛ لأنَّ ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ متعلقٌ بـ ﴿كَتَبۡنَا﴾، وهو قَوْلُ الجُمْهُورِ.

والوقفُ علىٰ ﴿مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ حَسَنٌ عند ابنِ الأنباريِّ، وكافٍ عند الدَّاني، وتامٌّ عند النَّحَاسِ والعُمَانيِّ والأشْمُونيِّ[(٢)]، قالَ الإمامُ الدَّاني: "والوجهُ أَنْ تكُونَ ﴿مِنۡ﴾ صلة لـ ﴿كَتَبۡنَا﴾ بتقدير: مِنْ أَجْلِ قَتْلِ

(١) المحرر الوجيز ٢/ ١٨١.

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦١٧-٦١٨، القطع والائتناف ١/ ٢٠٢، المكتفىٰ ١/ ٦٠، المرشد ١/ ٧٤، منار الهدىٰ ١/ ٢١٥.

قابيلَ هابيلَ كَتَبْنَا علىٰ بَنِي إسرائيلَ، وهو قَوْلُ الضَّحَّاكِ، فلا تُفْصَلُ مِنْ ذلك"[1].

الثاني: الوقفَ علىٰ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾؛ لأَنَّه مُتَعَلِّقٌ بما قبلَهُ، وبه قَال بعضُ العلماء، قالَ الإمامُ الدَّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وقالَ نافعٌ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ تمامٌ، فجعلَ ﴿مِنْ﴾ صِلَةً لـ ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ أو لقولِهِ: ﴿فَأَصْبَحَ﴾"[2].

وقد عَدَّ الإمامُ ابنُ الأنباري الوقفَ علىٰ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ غَلَطًا، وعلَّلَ ذلك بأنَّ ﴿مِنْ﴾ صِلَةٌ لـ ﴿كَتَبْنَا﴾، ولا يتمُّ الوقفُ علىٰ الصِّلَةِ دُونَ الموصُولِ[3].

وكذا اعترضَ النَّحَّاسُ علىٰ هذا الوقفِ بقولِهِ: "وهذا قولٌ خارجٌ عن قولِ أَهْلِ التأويلِ؛ لأَنَّهُم يقولونَ: مِنْ أَجْلِ قتْلِ ابنِ آدمَ أخاهُ كَتَبْنَا علىٰ بني إسرائيلَ، وفي الحديث "مَا تُقْتَلُ نَفْسٌ إلىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ إلَّا كَانَ عَلَىٰ ابْنِ آدَمَ مِنْهَا وِزْرٌ؛ لأَنَّهُ الَّذِي سَنَّ القَتْل"[4].

---

(١) المكتفىٰ ١/ ٦٠.

(٢) المصدر السابق .

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦١٧.

(٤) ينظر: القطع والائتناف١/ ٢٠٢، والحديث بهذا اللفظ لم أقف عليه في كتب السُنَّة، إلا أنه ورد معناه في صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب خَلْق آدم صلوات الله عليه وذريته، رقم (٣٣٣٥) ٤/ ١٣٣، وفي صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب بيان إثم من سَنَّ القتل، رقم (١٦٧٧) ٣/ ١٣٠٣، من رواية ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا .

ثُمَّ الْتَمَسَ ابنُ الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الوقفِ وجهًا، فقالَ: "فإن ذَهَبَ ذاهبٌ إلىٰ أنَّ ﴿مِنۡ﴾ صِلَةٌ لـ ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، والمعنىٰ "فأصْبَحَ من الذين نَدِمُوا مِنْ أجْل قَتْل قابيلَ هابيلَ"، أو إلىٰ أنَّ ﴿مِنۡ﴾ صِلَةٌ لـ "أصْبَحَ"، يَنْوِي بِهَا: "فأصْبَحَ مِنْ أجْلِ قَتْلِهِ أَخَاهُ مِنَ النَّادِمِين"، كان الوقفُ علىٰ ﴿مِنۡ أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ جائزاً"[(١)].

وقد ذكر السَّجَاوَنْدِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الوقفَ علىٰ كِلَا المَوْضِعَيْن جائزٌ، علىٰ سبيل البَدَلِ لا علىٰ سبيلِ الاجتماع، بمعنىٰ: أنَّ القارئَ إذا وَقَفَ علىٰ أحدِهِمَا لا يَقِفُ علىٰ الآخَر، وقال: "وعلىٰ ﴿أَجۡلِ ذَٰلِكَ﴾ أَجْوَزُ؛ لأنَّ ندمَهُ مِن أجْلِ أنَّه لَمْ يُوَارِ أَظْهَر"[(٢)].

وممَّا سَبَقَ يتَّضحُ أنَّ المَوْضِعَيْن يَحْسُنُ الوقفُ عليهما، والوقوفُ إذا تقاربتْ يوقفُ علىٰ أحسنِهَا، ولا يُجْمَعُ بينها، والأحسنُ والأرجحُ هُنَا: الوقفُ علىٰ ﴿ٱلنَّٰدِمِينَ﴾، فهو المُخْتَارُ عند الدَّاني والأشْمُوني وغيرِهِمَا[(٣)]، وهو رأس آية باتفاق علماء العدد[(٤)].

والفاءُ في ﴿فَأَصۡبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ عاطفةٌ، والجملةُ معطوفةٌ علىٰ جملةٍ محذوفةٍ، تقديرُهَا: فوَارَىٰ سَوْأَةَ أخيهِ، وقيلَ: سببيَّةٌ، والمعنىٰ:

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦١٧- ٦١٨.

(٢) ينظر: علل الوقوف ١/ ٤٥١.

(٣) ينظر: المكتفىٰ ١/ ٦٠، منار الهدىٰ ١/ ٢١٥.

(٤) ينظر: القول الوجيز ١٨٧.

فأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ بسببِ قتلِ أخيهِ، أو حَمْلِهِ مَقْتُولاً، أو عَجْزِهِ عن مُوَارَاتِهِ، وقيلَ: الجملةُ استئنافيَّةٌ لا محلَّ لَهَا[1].

ويكونُ الابتداءُ بقولِهِ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ مَوْصُولاً بـ ﴿كَتَبْنَا﴾؛ لتَعَلُّقِهِ بهِ، أي: مِنْ أَجْلِ قَتْلِ قابيلَ أخاهُ كَتَبْنَا علىٰ بني إسرائيلَ؛ ولا يُوقَفُ علىٰ الصِّلَةِ دُونَ المَوْصُولِ، ولأَنَّهُ لا يَحْسُنُ الابتداءُ بـ ﴿كَتَبْنَا﴾[2].

قالَ الشيخُ ابنُ عاشور: "يتعيَّنُ أن يكونَ ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ تعليلاً لـ ﴿كَتَبْنَا﴾، وهو مَبْدَأُ الجملةِ، ويكون مُنْتَهَىٰ التي قبلَهَا قولُه: ﴿مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾، وليسَ قولُهُ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ﴾ مُعَلَّقًا بـ ﴿ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ تعليلاً لهُ؛ للاستغناءِ عنهُ بمفادِ الفاءِ في قولِهِ: ﴿فَأَصْبَحَ﴾[3].

(١) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٣٦، الإعراب المفصل ٣/ ٥١، الجدول ٦/ ٣٣١.
(٢) ينظر: التبيان للعكبري ١/ ٤٣٣، منار الهدىٰ ١/ ٢١٥ .
(٣) التحرير والتنوير ٦/ ١٧٥.

المطلب الثاني

قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾[الأعراف: ١٧٢].

قال الإمام ابن عطية: وقولُهُ: ﴿شَهِدْنَآ﴾ يُحْتَمَلُ أنْ يكُونَ مِنْ قولِ بعضِ النَّسَمِ لبعضٍ، أي: شَهِدْنَا عليكم لئلَّا تقولوا يومَ القيامةِ غَفَلْنَا عن معرفةِ اللهِ والإيمانِ بهِ، فتكونُ مقالةً مِنْ هؤلاءِ لهؤلاءِ، ذَكَرَهُ الطَّبَريُّ، وعلىٰ هذا لا يَحْسُنُ الوقفُ علىٰ قولِهِ: ﴿بَلَىٰ﴾، ويُحْتَمَلُ أَنْ يكُونَ قولُهُ: ﴿شَهِدْنَآ﴾ مِنْ قولِ الملائكةِ، فيَحْسُنُ الوقفُ علىٰ قولِه: ﴿بَلَىٰ﴾، قال السُّدِّيُّ: المعنىٰ: قالَ اللهُ وملائكتُهُ شَهِدْنَا، وقرأ السبعةُ غير أبي عَمْرو ﴿أَن تَقُولُوا﴾ علىٰ مُخَاطَبَةِ حاضرينَ، وقرأ أبو عَمْرو وحْدَهُ "أَن يَقُولُوا" علىٰ الحكايةِ عن غائبينَ، وهي قراءةُ ابنِ عبَّاسٍ وابنُ جُبَيْرٍ وابنُ مُحَيْصِن، والقراءتان تَتَفَسَّرُ بحسبِ المَعْنَيَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، و﴿أَن﴾ في موضعِ نَصْبٍ علىٰ تقديرِ: مَخَافَةَ أَن[1].

الدراسة: في هذه الآيةِ الكريمةِ يُذَكِّرُنَا اللهُ ﷻ بأخذِهِ الميثاقَ علىٰ ذُرِّيَّةِ سيِّدِنَا آدَم عليه السلام، وسُؤَالِهِ إيَّاهُم: أَلَسْتُ بربِّكُم؟، وقد ذَكَرَ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالىٰ: ﴿قَالُوا۟ بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَآ ۛ...﴾احتمالين للوقف:

أحدهما: أنَّ الوقفَ يَحْسُنُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ لِمَن جَعَلَ ﴿شَهِدْنَآ﴾ مِنْ كلامِ اللهِ وملائكتِهِ، أو مِنْ كلامِ الملائكةِ، علىٰ أنَّ الذُّرِّيَّةَ لمَّا أجَابُوا

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٢/ ٤٧٦ بتصرف.

﴿بَلَىٰ﴾، قالَ اللهُ للملائكةِ: اشْهَدُوا، فقالت الملائكةُ: ﴿شَهِدْنَآ﴾، والوقفُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ تامٌّ في قولِ نافعٍ ومُحَمَّدِ بنِ عيسىٰ والدِّينَوَرِيِّ، فهو آخِرُ قصَّةِ الميثاقِ، ولا تعلُّق لهُ بما بعدَهُ، لا لفظًا ولا مَعْنىً[1].

الثاني: أنَّ الوقفَ لا يَحْسُنُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ لِمَنْ جَعْلَ ﴿شَهِدْنَآ﴾ مِنْ قولِ الذُّرِّيَّةِ، وإنَّمَا يَحْسُنُ علىٰ ﴿شَهِدْنَآ﴾، فالوقفُ عليها كافٍ في قَوْل أبي حاتم والأخفش وغيرِهِمَا، والمعنىٰ: قالَ بَنُو آدمَ بلىٰ شَهِدْنَا أَنَّك ربُّنَا وإلَهُنَا، وهو قولُ أُبيِّ بنِ كعبٍ وابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما، وعلىٰ هذا تكونُ ﴿أَن﴾ مُتَعَلِّقةً بمحذوفٍ، أي: فَعَلْنَا ذلك لأن لا تَقُولُوا يومَ القيامة[2].

ويرىٰ الإمامُ ابنُ الأنباري أَنَّهُ لا يُوقَفُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ ولا علىٰ ﴿شَهِدْنَآ﴾، وغلَّطَ أبا حاتمٍ في وقْفِهِ علىٰ ﴿شَهِدْنَآ﴾؛ واحْتَجَّ بأنَّ ﴿أَن﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بالكلامِ الذي قَبْلَهَا، كأَنَّهُ قالَ: "وأَشْهَدَهُم علىٰ أنفسِهِم لأن لا يَقُولُوا إنَّا كنَّا عنْ هذا غَافِلِين"، فحُذِفَتْ "لا" واكْتُفِيَ منها بـ ﴿أَن﴾، كما قالَ: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] معناهُ "لأن لا تَضِلُّوا"، فحَذَفَ "لا" واكْتَفَىٰ منها بـ "أن"، قال الرَّاعِي:

أَيَّامَ قُومِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي * لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مُمِيلَا[3]

---

(١) ينظر: المكتفىٰ ٨٠، منار الهدىٰ ١/ ٢٨٢ .

(٢) ينظر: المصدران السابقان.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٦٦٩ ، والبيت في: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٠٥، همع الهوامع ١/ ٤٤٣، خزانة الأدب ٣/ ١٣٨، ١٤٠، والشاهد فيه: أنه أراد "أن لا تميل"، فاكتفىٰ بـ "أن" من "لا".

قلتُ: ولا وَجْهَ لِتَغْلِيطِ أبي حاتم السِّجِسْتَانيِّ في الوَقْفِ علىٰ ﴿شَهِدْنَآ﴾؛ لأنَّ الوقفَ عليها جائزٌ في غيرِ قراءةِ أبي عَمْرو[1]، والظَّاهرُ أنَّ ابنَ الأنباري بَنَىٰ كلامَهُ علىٰ قراءةِ أبي عَمْرٍو، وفيها يَمْتَنِعُ الوقفُ علىٰ ﴿شَهِدْنَآ﴾؛ لِتَعَلُّقِ ما بعدَهَا بما قَبْلَهَا.

قالَ الإمامُ الدَّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ومَنَ قرأ ﴿أَن تَقُولُوٓاْ﴾ بالتاء فعلىٰ قراءَتِهِ يَتِمُّ الوقفُ علىٰ ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾؛ لأنَّ ﴿أَن﴾ مُتَعَلِّقةٌ بِمَا بعْدَ ﴿بَلَىٰ﴾ مِنْ قولِهِ: ﴿شَهِدْنَآ﴾، ومَنْ قرأ ذلك بالياءِ لم يَتِمّ الوقفُ علىٰ قراءتِهِ علىٰ ﴿قَالُواْ بَلَىٰ﴾؛ لأنَّ ﴿أَن﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا قَبْلَ ﴿بَلَىٰ﴾ مِنْ قولِهِ ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾"[2].

قلتُ: ويَجُوزُ أيضًا في غيرِ قراءةِ أبي عَمْرٍو أنْ يُوقَف علىٰ ﴿شَهِدْنَآ﴾ إن لَمْ يُوقَفْ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾، ويكونُ الابتداءُ ﴿أَن تَقُولُوٓاْ ...﴾ علىٰ أنَّه مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: "فَعَلْنَا ذلك لأن لَا تقولُوا إنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ.

الخُلاصَةُ: ظَهَرَ أنَّ الوقْفَ هُنَا يختلفُ باختلافِ القراءاتِ، وقد وُضِعَتْ علامةُ وقفِ المُعَانَقَة علىٰ الكلمتين ﴿بَلَىٰ﴾ و ﴿شَهِدْنَآ﴾ في المصاحف المطبوعة، فإذا وَقَفَ القارئ علىٰ أحدِهِمَا لا يَقِفُ علىٰ الآخَرِ، وهو الصَّوَابُ في غيرِ قراءةِ أبي عَمْرٍو، أمَّا في قراءة أبي عمرو فلا يُوقَفُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ ولا علىٰ ﴿شَهِدْنَآ﴾ لتَعَلُّقِ ما بَعْدَهُمَا بما قَبْلَهُمَا.

---

(١) قرأ أبو عمرو وحده (شهدنا أن يقولوا ... أو يقولوا إنما أشرك ءاباؤنا) بياء الغيب في الفعلين، وقرأ الباقون بتاء الخطاب فيهما. ينظر: النشر ٢/ ٢٠٥ .

(٢) المكتفىٰ ٨١ .

المطلب الثالث

قولُـــهُ تَعَـــالَىٰ: ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَٰمِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾ [هود:٩٣].

قال الإمام ابن عطية: ﴿عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ معناهُ علىٰ حَالَاتِكُم، وهذا كما تقولُ: مَكَانَةُ فُلَانٍ في العِلْمِ فوقَ مَكَانَةِ فُلَانٍ، يُسْتَعَارُ مِنَ الْبِقَاعِ إلىٰ المَعَاني، وقرأ الحسنُ وأبو عبدِ الرَّحمنِ وعاصمٌ ﴿مَكَانَتِكُمْ﴾ بالجمعِ، والجُمْهُورُ علىٰ الإفرادِ[1].

وقولُهُ ﴿ٱعْمَلُواْ﴾ تهديدٌ ووعيدٌ، وهو نحو قولِهِ: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت:٤٠]، وقولُهُ: ﴿مَن يَأْتِيهِ﴾ يجوزُ أن تكُونَ ﴿مَن﴾ مفعولةً بـ ﴿تَعْلَمُونَ﴾، والثانيةُ عَطْفٌ عليها، قال الفَرَّاءُ: ويجوزُ أن تكُونَ استفهاماً في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ[2].

قَالَ ابنُ عطيَّةَ: الأوَّلُ أحسنُ لأنَّهَا مَوْصُولَةٌ، ولا تُوصَلُ في الاستفهامِ، ويَقْضِي بِصِلَتِهَا أنَّ المَعْطُوفَةَ عليها مَوْصُولَةٌ لا مَحَالَة، والصحيحُ: أنَّ الوقفَ في قولِهِ: ﴿إِنِّي عَٰمِلٌ﴾، ثُمَّ ابتداء الكلامِ بالوعيدِ، و﴿مَن﴾ مَعْمُولَةٌ لـ ﴿تَعْلَمُونَ﴾، وهي مَوْصُولَةٌ"[3].

---

(١) قرأ شعبة عن عاصم وحده (مكاناتكم) بإثبات ألف بعد النون علىٰ الجمع، وباقي القراء العشرة ورواتهم بحذف الألف علىٰ الإفراد. ينظر: النشر ٢/ ١٩٧.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٠٤، ويراجع: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤١.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٠٣.

الدراسة: الآيةُ الكريمةُ في قصَّةِ سيِّدِنَا هُودٍ عليه السلام، وقد أشارَ فيها ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ موضعين للوقف، بناءً علىٰ إعراب ﴿مَن﴾، وهما:

الأول: أنَّ الوقفَ علىٰ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وهو علىٰ قولِ الفرَّاء بجوازِ أن تكُونَ ﴿مَن﴾ استفهاماً في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ[(١)]، قال الدَّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "قال العبَّاسُ بنُ الفضلِ: الوقفُ رأسُ الآيةِ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾، وليسَ بوقفٍ إلَّا علىٰ قولِ الفَرَّاءِ، ولا هُوَ رأسُ آيةٍ بإجماعٍ"[(٢)]، وقد مَنَعَ السَّجَاوَنْدِيُّ الوقفَ هُنَا، وعلَّلَهُ بأنَّ مفعولَ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ هو جملةُ الاستفهامِ بَعْدَهُ[(٣)]، وكذا منَعَهُ الأشْمُوني، وقال: "ويجوزُ أن تكُونَ ﴿مَن﴾ استفهاميةً، وما بَعْدَهَا الخبرُ، أي: سوفَ تعلمونَ الشَّقِيَّ الذي يأتيهِ عذابٌ يُخْزِيهِ، والذي هُوَ كَاذِبٌ، أمْ غيرهما[(٤)].

قالَ النَّحَّاسُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "﴿مَن﴾ لا تخلوا مِنْ إحدىٰ جهتين: إمَّا أن تكُونَ في موضعِ رفْعٍ بالابتداءِ، وما بَعْدَهَا خبرُهَا، والجملةُ في موضعِ نصْبٍ متعلقةٌ بـ ﴿تَعْلَمُونَ﴾، وإمَّا أن تكُونَ في موضعِ نصْبٍ بـ ﴿تَعْلَمُونَ﴾، مِثْل ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]، فَمِنَ الجهتينِ لا يَصْلُحُ الوقُوفُ علىٰ ﴿تَعْلَمُونَ﴾"[(٥)].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٣/ ٢٠٤، ويراجع: معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤١.

(٢) ينظر: المكتفىٰ ١٠١، منار الهدىٰ ١/ ٢٨٢، البيان في عد آي القرآن ١٦٥.

(٣) ينظر: علل الوقوف ٢/ ٥٨٤، ٥٨٩.

(٤) منار الهدىٰ ١/ ٣٥٥.

(٥) القطع والائتناف ١/ ٣٢٥.

وقالَ الإمامُ مكِّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وقفٌ إنْ جَعَلْتَ ﴿مَن﴾ استفهامًا، وقِيلَ: لا يكُونُ وقفًا؛ لأنَّ الجملةَ إذا وَقَعَتْ في موضعِ نصْبٍ بـ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ فالوقفُ عليهِ قبيحٌ"(١).

الثاني: أنَّ الوقفَ علىٰ قولِهِ: ﴿إِنِّي عَٰمِلٌ﴾، وهو الصحيحُ، فهو كَافٍ عند الدَّاني، وحَسَنٌ عند الأشْمُونيِّ، ومُطْلَقٌ عند السَّجَاوَنْدِيِّ(٢)، والابتداءُ بالوعيدِ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾؛ لأنَّهُ مُنقَطِعٌ عمَّا قَبْلَهُ، و﴿مَن﴾ موصولةٌ مفعولٌ لـ ﴿تَعْلَمُونَ﴾(٣).

وبَعْدَ عَرْضِ أقوالِ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في هذينِ الموضعَيْنِ نَخْلُصُ إلىٰ أنَّ الوقفَ علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿إِنِّي عَٰمِلٌ﴾ هو الصَّحِيحُ كما قالَ الإمامُ ابنُ عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وقد وُضِعَتْ عليهِ - في بعضِ المصاحفِ - علامةُ (صلىٰ) التي تَعْنِي جوازَ الوصْلِ وجوازَ الوقفِ مع كَوْنِ الوصْلِ أَوْلَىٰ.

وإذا وقفَ القارئُ علىٰ ﴿إِنِّي عَٰمِلٌ﴾ فإنَّهُ يَبْدَأُ بِمَا بَعْدَهُ، وهو قولُه تعالىٰ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَمَنْ هُوَ كَٰذِبٌ﴾

---

(١) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية ٥/ ٣٤٥٧ .

(٢) الوقف المطلق: هو ما يحسن الابتداء بما بعده، كالاسم المبتدأ به: نحو: ﴿ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ﴾ [الشورىٰ: ١٣]، والفعل المستأنف، نحو: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، والشرط، نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]، والاستفهام، نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦]، والنفي، نحو: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨] . ينظر: توجيه النظر ٢/ ٨٤٥ .

(٣) ينظر: المكتفىٰ ١٠١، علل الوقوف ٢/ ٥٨٨ – ٥٨٩، منار الهدىٰ ١/ ٣٥٥ .

وهو استئنافٌ بيانيٌّ جوابٌ لسُؤَالٍ تقديرُهُ: فماذا يكُونُ إذا عَمِلْنَا نحنُ علىٰ مكانتِنَا وعَمِلْتَ أنتَ؟ فكانَ الجوابُ: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ ...﴾، وهو أَبْلَغُ فِي التَّهويلِ؛ لأَنَّهُ يَنْطَوِي علىٰ ما لا يُدْرَكُ كُنْهُهُ مِنْ أَعْمَالِ الانتقامِ والتَّهْدِيد[1].

ولا يَصِحُّ الوقفُ علىٰ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ والابتداءُ بما بعدَه مقطوعًا عنهُ؛ لأنَّ الجملةَ بَعْدَهُ فِي محلِّ نَصْبٍ مُتَعَلِّقَةٌ بـ﴿تَعْلَمُونَ﴾، سواءٌ كانت ﴿مَن﴾ استفهاميةً أو مَوْصُولَةً، وقد اتفقَ عُلَمَاءُ العَدَدِ علىٰ تَرْكِ عَدِّ ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[2].

(١) ينظر: إعراب القرآن وبيانه ٣/ ٤٧٦ – ٤٧٧، الجدول ١٢/ ٣٤٣ .

(٢) ينظر: القول الوجيز ٢٠٧ ، بشير اليسر ٨٦ .

المطلب الرابع

قولُـــهُ تَعَـــالَىٰ: ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [يوسف:٩٢] .

قال الإمام ابن عطية: "ووقفَ بعضُ القَرَأَةِ ﴿عَلَيْكُمُ﴾، وابْتَدَأَ ﴿ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ﴾، ووَقَفَ أكثرُهُم ﴿ٱلْيَوْمَ ۖ﴾، وابْتَدَأَ ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ﴾، علىٰ جِهَةِ الدُّعاءِ، وهو تأويلُ ابنِ إسحاقَ والطَّبريِّ، وهو الصَّحيحُ، و﴿ٱلْيَوْمَ ۖ﴾ ظرفٌ، فعلىٰ هذا فالعاملُ فيه ما يتعلقُ به ﴿عَلَيْكُمُ﴾، تقديرُهُ: لا تثريبَ ثابتٌ أو مستقرٌ عليكم اليومَ، وهذا الوقفُ أرجحُ في المعنىٰ؛ لأنَّ الآخَرَ فيه حُكْمٌ علىٰ مغفرةِ الله، اللهم إلا أنْ يكونَ ذلكَ بِوَحْيٍ"[(١)].

الدراسة: ذكرَ ابنُ عطيَّةَ أنَّ القُرَّاءَ اختلفوا في الوَقْفِ هنا علىٰ قولين:

الأول: وَقْفُ بعضِ القُرَّاءِ علىٰ ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾، والابتداءُ عندَهُم بـ ﴿ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ﴾، وقد عَزَىٰ النَّحَّاسُ هذا الوقفَ إلىٰ الأخفشِ واصفًا لَهُ بالزَّعْمِ، وهذا الوصفُ يعني أنَّهُ لا يَرْتَضِيهِ، وهو وَقْفٌ مُطْلَقٌ عند السَّجَاوَنْدِيِّ[(٢)]، وقال الأشْمُوني: ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾ بيانٌ، بيَّن بِهِ أنَّ قولَهُ: ﴿ٱلْيَوْمَ ۖ﴾ ليسَ ظرفًا لقولِهِ: ﴿لَا تَثْرِيبَ﴾، وإنَّما هو مُتَعَلِّقٌ بمحذوفٍ، أي: ادْعُوا، ثُمَّ استأنفَ ﴿ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ﴾ بَشَّرَهُم بالمغفرةِ؛ لمَّا اعترفُوا بذنبِهِم، وتابُوا فَتِيبَ عليهِم"[(٣)].

قال الشيخُ ابنُ عاشور: "والظَّاهِرُ أنَّ مُنْتَهَىٰ الجملةِ هو قولُهُ: ﴿عَلَيْكُمُ﴾؛ لأنَّ مِثْلَ هذا القَوْلِ مِمَّا يَجْرِي مَجْرَىٰ المَثَلِ فيُبْنَىٰ علىٰ

---

(١) المحرر الوجيز ٣/ ٢٧٨.

(٢) ينظر: القطع والائتناف ١/ ٣٣٥، علل الوقوف ٢/ ٦٠٦ .

(٣) منار الهدىٰ ١/ ٣٦٩.

الاختصارِ، فيُكْتَفَىٰ بـ ﴿لَا تَثْرِيبَ﴾، مَثَل قولِهم: لا بأسَ، وقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿كَلَّا لَا وَزَرَ﴾ [القيامة:١١].

وزيادةُ ﴿عَلَيْكُمُ﴾ للتَّأكيدِ، مِثْلُ زيادةِ "لَك" بعد "سُقْيَا" و"رَعْيَا"، فلا يكونُ قولُهُ: ﴿ٱلْيَوْمَ﴾ مِنْ تمامِ الجملة، ولكنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾.

وأعقبَ ذلكَ بأنْ أعْلَمَهُم بأنَّ الله يغفرُ لهُم في تلكَ السَّاعةِ؛ لأنَّهَا ساعةُ توبةٍ، فالذَّنْبُ مغفورٌ، لإخبارِ الله في شرائعِهِ السَّالفةِ دونَ احتياجٍ إلىٰ وَحْيٍ، سِوَىٰ أنَّ الوَحْيَ لمعرفةِ إخْلاصِ تَوْبتِهِم"[(١)].

الثاني: وَقْفُ أكثرِ القُرَّاءِ علىٰ ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾، وقالَ عنه نافعٌ: تامٌّ، وهو وقفٌ كافٍ أو تامّ عندَ الدَّاني، والمعنىٰ: لا تأنيبَ عليكُم اليومَ فيمَا صنعتُم، والابتداءُ بـ ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ دعاءٌ لَهُم[(٢)].

ويظهرُ أنَّ اختلافَ العلماء في الوَقْفِ هنا نَاشِئٌ مِنَ العَامِلِ الذي نَصَبَ الظَّرْفَ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، فعلىٰ القولِ بأنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: "اذْعُوا"، أو مُتَعَلِّقٌ بالفعلِ ﴿يَغْفِرُ﴾، أي: يَغْفِرُ الله لكُم اليومَ، يكونُ الوقفُ علىٰ ﴿لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ﴾، والابتداءُ بما بعدَهُ، وعلىٰ القولِ بأنَّه مُتَعَلِّقٌ بالمصدر ﴿لَا تَثْرِيبَ﴾ يكونُ الوقفُ علىٰ ﴿ٱلْيَوْمَ﴾، والمعنىٰ: لا لَوْمَ عليكم اليومَ، ويُبْتَدَأُ بما بعده ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ علىٰ الدُّعاءِ لَهُم، فالوقفانِ جائزانِ، لكنَّ الذي عليهِ أكثرُ القُرَّاءِ أرجحُ كما ذكرَ الإمام ابنُ عطيَّة[(٣)].

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ١٣/ ٥٠ .

(٢) ينظر: القطع والائتناف ١/ ٣٣٥-٣٣٦، المكتفىٰ ١٠٥.

(٣) ينظر: المرشد ١/ ٢٧٠- ٢٧١ .

المطلب الخامس

قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [الحج: ١٠]

قال الإمام ابن عطية: "وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ بمعنىٰ: يُقَالُ لَهُ، ونُسِبَ التقديمُ إلىٰ اليدَيْنِ إذْ هُمَا آلتا الاكتسابِ، واخْتُلِفَ في الوقفِ علىٰ قولِهِ: ﴿يَدَاكَ﴾، فقيلَ: لا يجوزُ؛ لأنَّ التقديرَ: "وبأنَّ الله"، أي: "وأنَّ الله هو العَدْلُ فيكَ بجَرَائِمِكَ"، وقيلَ: يجوزُ بمعنىٰ: "والأمرُ أنَّ الله تعالىٰ ليسَ بظلَّامٍ"، والعبيدُ هنا ذُكِرُوا في معنىٰ: مَسْكَنَتِهِمْ وَقِلَّةِ قُدْرَتِهِمْ، فلذلكَ جاءت هذه الصِّيغَة"[1].

الدراسة: حكى ابنُ عطيَّةَ اختلافَ عُلَمَاءِ الوَقْفِ في الوَقْفِ علىٰ كلمة ﴿يَدَاكَ﴾، واخْتِلَافُهُم ناشئٌ عن الخِلَاف في إعرابِ ﴿وَأَنَّ﴾ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾، فهو علىٰ قولَيْن:

الأول: قولُ مَنْ جَعَلَ ﴿وَأَنَّ﴾ في موضعِ خفضٍ عطفًا علىٰ (ما) في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾، علىٰ معنىٰ: "وبأنَّ الله ليسَ بظلَّامٍ للعبيدِ"، وهوَ قولُ أبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ، فعندَهُ ﴿ذَٰلِكَ﴾ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وخبرُهُ ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾، و﴿وَأَنَّ﴾ في موضعِ خفضٍ معطوفة علىٰ (ما)، قالَ: "ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: (الأمرُ ذلك)؛ لأنَّهُ يُبْقِي الباءَ لا تَعَلُّقَ لَهُ بشيءٍ"[2]، وعليهِ لا يُوقَفُ علىٰ ﴿يَدَاكَ﴾، وإنَّمَا يكونُ الوقفُ في آخِرِ الآية[3].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ١٠٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/ ٤١٤ .

(٣) ينظر: القطع والائتناف ٤٣٩، منار الهدىٰ ٢/ ٤٦ .

قالَ العُمَاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: " ﴿بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ تامٌّ، ونَصَّ بعضُهُم بالوقفِ علىٰ ذلكَ، ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ ليسَ بشَيءٍ، ولا الذي بعدَهُ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ بعدَهُ في موضعِ خفضٍ، علىٰ تقديرِ: بمَا قدَّمَتْ يَدَاكَ و بـ ...، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ لا يَحْسُنُ الابتداءُ به"[1].

الثاني: قولُ مَنْ جَعَلَ ﴿وَأَنَّ﴾ في موضعِ رَفْعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ: "والأمرُ أنَّ الله ليسَ بظلَّامٍ للعبيدِ"، فعليهِ يجوزُ الوَقْفُ علىٰ ﴿يَدَاكَ﴾، وهو كافٍ عندَ النَّحَّاسِ وحَسَنٌ عندَ الأشْمُوني علىٰ هذا الإعْرَاب[2].

قلتُ: ذَكَرَ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الخلافَ في الوقْفِ علىٰ ﴿يَدَاكَ﴾، وبيَّن علَّةَ مَنْ أجازَ الوقفَ عليهِ، وعلَّةَ مَنْ مَنَعَهُ، ولَمْ يُرَجِّحْ أَحَدَ القَوْلَيْن، ولَمْ تُوضَعْ علامةُ وَقْفٍ علىٰ هذا المَوْضِعِ في بعضِ المَصَاحِفِ، والذي يراهُ الباحثُ هو جوازُ الوقفِ وجوازُ الوصْلِ، مع كَوْنِ الوصلِ أَوْلَىٰ، فالأَتَمُّ هو الوقفُ علىٰ آخِرِ الآية، لأنه غير محتاج إلىٰ تقدير.

(١) المرشد: ٢/ ٤١١ .

(٢) ينظر: القطع والائتناف ٤٣٩، منار الهدىٰ ٢/ ٤٦.

المطلب السادس

قولُــهُ تَعَــالَىٰ: ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ...﴾ [النور: ٣٥].

قال الإمام ابن عطية: "واخْتَلَفَ المُتَأَوِّلُونَ في الضـميرِ في ﴿ نُورِهِۦ ﴾ علىٰ مَنْ يَعُودُ، فقالَ كَعْبُ الأحبارِ وابنُ جُبَيْرٍ: هـو عائدٌ علىٰ مُحَمَّدٍ ﷺ، أي: مَثَلُ نُورِ محمدٍ، وقال أُبَيُّ بـنُ كعـبٍ وابـنُ جُبَيْرٍ والضَّـحَّاكُ: هو عائدٌ علىٰ المؤمنينَ، وفي قِرَاءةِ أُبَيِّ بنِ كعبٍ "مَثَلُ نُورِ المـؤمنينَ"، ورُوِيَ أنَّ في قراءتِهُ "نُورِ المُؤْمِنِ"، ورُوِيَ أنَّ فيها " مَثَلُ نُـورِ مَـنْ آمَـنَ بِهِ"، وقالَ الحسنُ: هو عائدٌ علىٰ القُرْآنِ والإيمـانِ، قـال مَكِّـي بـنُ أبـي طالبٍ: وعلىٰ هذه الأقوالِ يُوقَفُ علىٰ قولِهِ: ﴿ وَٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ .

قال ابنُ عطيَّةَ: وهذه أقوالٌ فيها عَوْدُ الضَّـميرِ علـىٰ مَـنْ لَـمْ يَجْـرِ لَـهُ ذِكْرٌ، وفيها تَقَطُّعُ المعنىٰ المُرَاد بالآية .

وقالتْ فِرْقَةٌ: الضميرُ في ﴿ نُورِهِۦ ﴾ عائدٌ علىٰ ﴿ ٱللَّهُ ﴾، ثُمَّ اخْتَلَفَـتْ هذه الفِرْقَةُ في المُرَادِ بالنُّورِ الذي أُضِيفَ إلىٰ الله تعالىٰ إضـافةَ خَلْـقٍ إلـىٰ خَالِقٍ، كما تقول: "سَمَاءُ الله" و"ناقةُ الله"، فقال بعضُهَا: هو محمـدٌ، وقال بعضُهَا: هو المؤمنُ، وقال بعضُهَا: هو الإيمانُ والقرآنُ .

وهذه الأقوالُ مُتَّجِهَةٌ مُطَّرِدٌ معهَا المعنىٰ، فكأنَّ اليهودَ لمَّا تأوَّلُوا ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ بمعنـىٰ الضَّـوْءِ، قيـلَ لَهُـم: لـيسَ كـذلكَ، وإنَّمَا هو نُورٌ، فإنَّه قَوَّامُ كُلِّ شيءٍ وهَادِيهِ، ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ في مُحَمَّدٍ، أو في القرآنِ والإيمانِ ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾، وهـي الكُـوَّةُ غيـرُ النَّافِـذَةِ، فيهـا القِنـديلُ ونحوُه"[1].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ١٨٣.

الدراسة: حكىٰ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ العُلَمَاءِ فِي عَوْدِ الضميرِ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ علىٰ أربعةِ أقوالٍ:

القول الأول: الضميرَ يعودُ علىٰ النَّبي ﷺ، وهو قَوْلُ كعْبِ الأحبارِ وسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، أي: مَثَلُ نُورِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وقد وَرَدَ إطلاقُ النُّورِ عليهِ ﷺ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ﴾.

القول الثاني: أنَّه عائدٌ علىٰ المُؤمنِ، أو المُؤمنينَ، وهو قَوْلُ أُبَيِّ بنِ كعبٍ وابنِ جُبَيْرٍ والضَّحَّاكِ، ويؤيدُهُ ما رُوِيَ عن أُبَيٍّ مِنْ قراءاتٍ في هذا المَوْضعِ، وقد أَخْبَرَ الله ﷻ أنَّ للمؤمنينَ والمؤمناتِ نُوراً، فقالَ تعالىٰ: ﴿يَوْمَ تَرَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾[الحديد: ١٢].

القول الثالث: أَنَّهُ عائدٌ علىٰ القرآنِ والإيمانِ، وهو قَوْلُ الحسنِ البصريِّ، فالقرآنُ الكريمُ والإيمانُ كلاهما نُورٌ، قالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا نَّهْدِى بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنْ عِبَادِنَا ۚ﴾.

وقد اعترضَ ابنُ عطيَّةَ علىٰ هذه الأقوالِ، فقالَ: "وهذه أقوالٌ فيها عَوْدُ الضميرِ علىٰ مَنْ لَمْ يَجْرِ لهُ ذِكْرٌ، وفيهَا تَقَطُّعُ المعنىٰ المُرَاد بالآية"

ويُرَدُّ عليهِ بأَنَّهُ قد وَرَدَ في القرآنِ الكريمِ تسميةُ النَّبي ﷺ والقرآنِ بالنورِ، وَوَصْفُ المؤمنينَ بأنَّ لَهُم نوراً يسعَىٰ بيْنَ أيديهِم وبأيمانِهم، بل إنَّ ابنَ عطيَّةَ نفسَهُ حَكَمَ لهذه الأقوالِ الثلاثةِ التي تأوَّلُوا بهَا إضافةَ النُّورِ إلىٰ الله ﷻ بأَنَّهَا مُتَّجِهَةٌ مُطَّرِدٌ معهَا المعنَىٰ.

وعلىٰ الأقوالِ الثلاثةِ يكونُ الوقفُ علىٰ ﴿وَٱلْأَرْضِ﴾ كما ذَكَرَ ابنُ عطيَّةَ نقلاً عن مَكِّي[1]، وهو وقفٌ حسنٌ عندَ ابنِ الأنباريِّ والأشْمُونيِّ والعُمَانيِّ[2]، وكافٍ عندَ الدَّاني، ومُطْلَقٌ عندَ السَّجَاوَنْدِيِّ[3]، ويُؤَكِّدُ جوازَ هذا الوقفِ أنَّ جُمْلَةَ ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ، لا مَحَلَّ لهَا مِنَ الإعرابِ[4].

القول الرابع: أنَّه عائدٌ علىٰ الله ﷻ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وهوَ قولُ الحسنِ وزيدِ بنِ أسلمَ وكعبِ الأحبارِ، واختارَهُ أبو حيَّانَ والسَّمينُ الحَلَبيُّ[5].

وقد اعترضَ علىٰ هذا القولِ ابنُ الأنباريِّ، فقالَ: "ولا يجوزُ أن تكونَ الهاءُ للهِ تَعَالَىٰ؛ لأنَّ الله لا حَدَّ لنُورِه"[6].

ولا وَجْهَ للاعتراضِ؛ لأنَّ النُّورَ هُنَا بمعنَىٰ الهُدَىٰ، فالمعنَىٰ: اللهُ هادِي مَنْ في السَّمَاواتِ والأرضِ، فهُم بنورِهِ إلىٰ الحقِّ يهتدُون، وبهُدَاهُ مِنْ حَيْرَةِ الضَّلالةِ يعتصمُون، مَثَلُ هُدَاهُ وآياتِهِ التي هَدَىٰ بهَا خلْقَهُ، ووعَظَهُمْ بهَا في قلوبِ المؤمنينَ كمِشْكَاة[7].

---

(١) قال مكي (في الهداية ٨/ ٥١٠٨): "ومن قال: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾، أي: "نور المؤمن" جاز له أن يقف علىٰ ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، ومن قال المعنىٰ: "مثل نور الله" لم يقف إلا علىٰ ﴿مِصْبَاحٌ﴾ ".

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧٩٧، منار الهدىٰ ٢/ ٧٧، المرشد ٢/ ٤٥٠ .

(٣) ينظر: المكتفىٰ ١٤٤، علل الوقوف ٢/ ٧٣٧ .

(٤) ينظر: الجدول في إعراب القرآن ١٨/ ٢٦٣.

(٥) ينظر: القطع والائتناف٤٦٩، الهداية إلىٰ بلوغ النهاية٨/ ٥٠٩٤، البحر المحيط٦/ ٤١٨، الدر المصون٨/ ٤٠٤.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٧٩٧ .

(٧) ينظر: جامع البيان للطبري ١٩/ ١٧٧، ١٧٩ .

وقالَ مكِّي: "والكلامُ فيهِ تَوَسُّعٌ ومَجَازٌ؛ لأَنَّهُ قد عُلِمَ أَنَّ الله لا يكونُ نُوراً ولا ضياءً، ولا مِنْ جنسِ النُّورِ ولا الضِّيَاءِ؛ لأنَّ النُّورَ والضِّيَاءَ مخلوقانِ لله جلَّ ذِكْرُهُ، ومعنَىٰ ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ أي: صِفَةُ هُدَىٰ اللهِ للمؤمنينَ في قلوبِهِم، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ معنَىٰ ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، أي: هادِيهنَّ، وليسَ الله هوَ النُّور؛ لأَنَّهُ قد شبَّهَ النُّورَ المذكورَ بالمِشْكَاةِ الموصوفةِ، والله لا يُشْبِهُهُ شيءٌ، ولا يُشَبَّهُ بشيءٍ، فنُورُهُ إنَّمَا هوَ هُدَاهُ ودلالةُ خَلْقِهِ إلىٰ مصالحِهِم في دينِهِم ودنياهُم"[1].

والظاهرُ أنَّ ابنَ عطيَّةَ يُرَجِّحُ القولَ الرابعَ؛ لأَنَّه اعترضَ علىٰ عَوْدِ الضميرِ علىٰ ما لَمْ يُذْكَرْ، واستحسنَ تأويلَ النُّورِ المُضَافِ إلىٰ الله ﷻ بالنَّبي ﷺ، أو المؤمنِ، أو الإيمانِ والقرآنِ، وبيَّنَ أَنَّهُ ليسَ المُرَادُ بالنُّورِ الضَّوْء، وإنَّمَا الهِدَاية، فالله ﷻ قَوَّامُ كُلِّ شيء وهَادِيه .

ويترجَّحُ عَوْدُ الضميرِ في ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ علىٰ لَفْظِ الجلالةِ قَبْلَهُ، بأَنَّهُ أقربُ مذكورٍ، وأنَّ سياقَ الكلامِ يؤيِّدُهُ، فقبلَهُ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ، وبعدَهُ: ﴿يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ .

وأيضًا جُمْلَةُ ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بما قبلَهَا لفظًا ومعنَىٰ، فهي بيانٌ لجُمْلَةِ: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ [النور:٣٤]؛ لأنَّ في معنَىٰ ﴿ءَايَٰتٍ﴾ وَوَصْفِهَا بـ ﴿مُّبَيِّنَٰتٍ﴾ ما يستشرفُ إليهِ السَّامعُ مِنْ بيانِ مَاهِيَّة الآياتِ و تَبْيِينِهَا، وجُمْلَةُ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مُعْتَرَضَةٌ بَيْنَ هاتينِ الجملتينِ تمهيداً لبيانِ عظمةِ هذا النُّورِ، وجرَىٰ

(١) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية ٨/ ٥٠٩٩ .

كلامُ كثيرٍ مِنَ المُفَسِّرِينَ علىٰ ما يَقْتَضِي أَنَّهَا بيانٌ لجُمْلَةِ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[1].

وعلىٰ القَوْلِ بأنَّ الضميرَ راجعٌ إلىٰ الله ﷻ لا يُوقَفُ علىٰ قولِهِ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، وإنَّمَا تُوصَلُ بِمَا بعدَها، قال النَّحَّاسُ: "ومَنْ قالَ: المعنَىٰ: مَثَلُ نُورِ الله، فالوقفُ عندَهُ ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾"[2]، وهوَ وقفٌ حسنٌ عندَ ابنِ الأنباريِّ والعُمَانيِّ، وكافٍ عندَ الدَّاني والأشْمُونيِّ، ومُطْلَقٌ عندَ السَّجَاوَنْدِيِّ[3].

ممَّا سبقَ يتَّضِحُ أَنَّهُ يجوزُ الوقفُ والوصلُ علىٰ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، فالوقفُ علىٰ أنَّ ما بعدَهُ كلامٌ مستأنفٌ، والضميرُ في ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ لا يعودُ علىٰ الله ﷻ، والوصلُ علىٰ أنَّ ما بعدَه بيانٌ لِمَا قَبْلَه، فهوَ متعلِّقٌ بهِ لفظًا ومعنىً، والضميرُ في ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ﴾ يعودُ علىٰ الله ﷻ.

فَلِكُلٍّ مِنَ الواقفِ والواصلِ ما يُؤَيِّدُهُ مِنْ ناحيةِ المعنَىٰ والإعراب، فَوَضْعُ علامةِ (ج) التي تَدُلُّ علىٰ جوازِ الوقفِ والوصلِ، جوازاً مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ، علىٰ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ كمَا في بعضِ المصاحفِ هوَ الأَوْلَىٰ.

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ١٨/ ٢٣١، ٢٣٤، الدر المصون ٨/ ٤٠٤، اللباب لابن عادل ١٤/ ٣٨١.

(٢) القطع والائتناف ٤٦٩.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء٢/ ٧٩٧، المكتفىٰ١٤٤، علل الوقوف٢/ ٧٣٧، المرشد٢/ ٤٥٠، منار الهدىٰ٢/ ٧٧.

المطلب السابع

قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿... وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرۡفَعَ وَيُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ ...﴾ [النور: ٣٥ -٣٦].

قال ابن عطية: "واخْتُلِفَ في الفَاءِ مِنْ قولِهِ: ﴿فِي﴾، فقيلَ: هيَ مُتعلِّقةٌ بـ ﴿مِصۡبَاحٌ﴾، قَالَ أبو حاتِم: وقيلَ مُتعلِّقةٌ بـ ﴿يُسَبِّحُ﴾ المُتَأَخِّرِ، فَعَلَىٰ هذا التأويلِ يُوقَفُ علىٰ ﴿عَلِيمٌ﴾، قال الرُّمَّاني: هيَ مُتعلِّقةٌ بـ ﴿يُوقَدُ﴾"(١).

الدراسة: نَصَّ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ اخْتِلَافِ عُلَمَاءِ الوقفِ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، وهذا الخلافُ مبنيٌّ علىٰ تَعَلُّقِ ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ بمَا قبلَهَا أو بمَا بعدَهَا، فاختلافُهُم علىٰ قولَيْن:

الأول: الوقفُ علىٰ ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، وذلكَ إنْ قدَّرتَ ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ مُتَعَلِّقًا بـ ﴿يُسَبِّحُ﴾ بعدَه، أي: "يُسَبِّحُ رِجَالٌ في بُيُوتٍ" أو مُتعلِّقًا بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: يُسَبِّحُوهُ في بُيُوتٍ، وهوَ علىٰ هذا التَّقْدِيرِ وَقْفٌ كافٍ عندَ النَّحَّاسِ، وتامٌّ عندَ الدَّاني والعُمَاني والأشْمُوني(٢).

الثاني: عدمُ الوَقْفِ علىٰ ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ﴾، وذلكَ في ثلاثةِ أحوالٍ، هي:

١ -إنْ جعلتَ ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ حالاً لـ "للمِصْباح والزجاجة والكوكب"، أي: "وَهِيَ في بُيُوتٍ أَذِنَ الله في بِنَائِهَا".

٢- إنْ جعلتَ ﴿فِي بُيُوتٍ﴾ صِفَةً لـ "مِشْكَاةٍ"، أي: "كَمِشْكَاةٍ في بُيُوتٍ"، أو صِفَةً لـ "مِصْباح"، أو صِفَةً لـ "زُجَاجَة".

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ١٨٥.

(٢) ينظر: القطع والائتناف ٤٧٠، المكتفىٰ ١٤٤، المرشد ٢/ ٤٥١، منار الهدىٰ ٢/ ٧٧.

٣- إنْ جَعَلْتَ ﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾ مُتعلِّقًا بـ ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾، أي: "يوقد في بيوت"[١].

وقد مَنَعَ السَّجَاوَنْدِيُّ الوقفَ علىٰ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ وعَلَّلَ ذلكَ بتَعَلُّقِ الظَّرْفِ بـ "مِشْكَاة"[٢].

وقالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: "﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾ يتَعَلَّقُ بمَا قَبْلَهُ، أي: كَمِشْكَاةٍ في بعضِ بُيُوتِ الله، وهيَ المسَاجِدُ، كأَنَّهُ قيلَ: مَثَلُ نورِهِ كمَا يُرَىٰ في المسجدِ نورُ المِشْكَاةِ التي مِنْ صِفَتِهَا كيت وكيت، أو بمَا بعدَهُ، وهو ﴿يُسَبِّحُ﴾، أي: يُسَبِّحُ لهُ رجالٌ في بُيُوتٍ، و﴿فِيهَا﴾ تكريرٌ، كقولكَ: زيدٌ في الدَّارِ جالسٌ فيهَا، أو بمحذوفٍ، كقولِهِ: ﴿فِي تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل : ١٢]، أي: سَبِّحُوا في بُيُوتٍ"[٣].

ويرَىٰ الباحثُ ترجيحَ القولِ الأوَّلِ، وهوَ الوقفُ علىٰ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾؛ لأَنَّهُ رأسُ آيةٍ بلا خلافٍ عندَ عُلَمَاءِ العَدَدِ، ولعلَّةٍ أُخْرَىٰ أشارَ إليهَا العُمَانيُّ، وهيَ طُولُ الكلام بَيْنَ ﴿ فِي بُيُوتٍ ﴾ وبَيْنَ ما ذَهَبَ أصحابُ القولِ الثاني إلىٰ تَعَلُّقِهِ بِهِ، فالأَوْلَىٰ أنْ تَتَعَلَّقَ بـ ﴿يُسَبِّحُ﴾، أو بفِعْلٍ محذوفٍ، أو بضميرِ الشَّيءِ الذي تقدَّمَ وتعلَّقتْ بهِ قبلُ ﴿فِي﴾، فكأَنَّكَ قلتَ: المِشْكَاةُ في بيوتٍ، أو المِصْبَاحُ في بُيُوتٍ، أو يُوقَدُ في بُيُوتٍ، والمُضْمَرُ يكونُ سِوَىٰ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ، وعلىٰ هذا يكونُ الابتداءُ ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ ٱللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ...﴾ مُنْقَطِعًا عمَّا قبْلَهُ[٤].

---

(١) ينظر: القطع والائتناف ٤٧٠، منار الهدىٰ ٢/ ٧٧.

(٢) ينظر: علل الوقوف ٢/ ٧٣٧ – ٧٣٨ .

(٣) الكشاف ٤/ ٣٠٧ – ٣٠٨ .

(٤) المرشد ٢/ ٤٥١، القول الوجيز ٢٤٦ – ٢٤٧ .

المطلب الثامن

قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿إِنِّي وَجَدتُّ ٱمۡرَأَةٗ تَمۡلِكُهُمۡ وَأُوتِيَتۡ مِن كُلِّ شَيۡءٖ وَلَهَا عَرۡشٌ عَظِيمٞ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوۡمَهَا يَسۡجُدُونَ لِلشَّمۡسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٢٣، ٢٤]

قال الإمام ابن عطية: "وَرُوِيَ عن نافعٍ الوقفُ علىٰ ﴿عَرۡشٌ﴾، فـ ﴿عَظِيمٞ﴾ علىٰ هذا يَتَعَلَّقُ بما بعدَه"(١).

الدراسة: يشـيرُ الإمـامُ ابـنُ عطيَّـةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلـىٰ أنَّ عُلَمَـاءَ الوقـفِ والابتداءِ لَهُم قولانِ في الوقفِ في هذِا الموضع:

الأول: الوقفُ علىٰ ﴿عَرۡشٌ﴾، والابتداءُ بـ ﴿عَظِيمٞ﴾ علىٰ أنَّـه كـلامٌ مستأنفٌ، فهـوَ مبتـدأٌ خبـرُهُ مـا بعـدَهُ، والمعنَىٰ: عَظِيمٌ عبـادَتُهُم للشَّمْسِ، واحتَجُّـوا لهـذا الوقـفِ بـأنَّ عرشَـهَا أحقـرُ وأدَقُّ شـأنًـا مِـنْ أنْ يُوصَفَ بالعِظَمِ، فالمُسْتَعْظَمُ سُـجُودُهُم لغيـرِ الله ﷻ لا العَـرْش؛ للعِلْـم بما وَهَبَهُ الله لنبيِّهِ سليمانَ عليه السلام، مِنَ المُلْكِ العظيمِ والأمرِ الجسيمِ الذي لَمْ يُؤْتِهِ اللهُ أحداً غيرَه(٢).

لكنَّ جُمْهُورَ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ لَمْ يَرْتَضُوا هذا الوقفَ، فقالَ الإمـامُ ابـنُ الأنبـاريِّ: "ولا يجـوزُ أنْ تقـفَ علـىٰ العَـرْشِ وتبتـدئَ: ﴿عَظِيمٞ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا﴾ إلا علـــىٰ قُـــبْحٍ؛ لأنَّ ﴿عَظِيمٞ﴾ نَعْـــتٌ لـــ "العَـرْشِ" ولـو كـانَ مُعَلَّقـًا بـ﴿وَجَدتُّهَا﴾ لقُلْـتَ: عظيمـةٌ وجدتُها، وهذا مُحَالٌ من كُلِّ وَجْهٍ"(٣).

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٢٥٦.

(٢) ينظر: المكتفىٰ ١٥٣.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٥.

وقد نَقَلَ النَّحَّاسُ عن ابنِ قتيبةَ أنَّ مَنْ يَقِفْ علىٰ ﴿عَرْشٌ﴾ لا يَعْرِفِ اللغةَ، وبَدْؤُهُ بـ ﴿عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا﴾ خَطَأٌ؛ لأَنَّهُ لو كانَ كما قالَ لكانَ الكلامُ "عظيمٌ أنْ وجدتُها"[1].

وقالَ الإمامُ الأشْمُونيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "وقد أغْرَبَ بعضُهُم وزعمَ أنَّ الوقفَ علىٰ ﴿عَرْشٌ﴾، ويبتدئُ بـ ﴿عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا﴾، وليسَ بشيءٍ؛ لأَنَّهُ جعلَ العبادةَ لغيرِ الله عظيمةً، والمُسْتَعْظَمُ إنَّمَا هوَ سُجُودُهُمْ لغيرِ الله، وفيهِ أيضًا قَطْعُ نعتِ النَّكِرَةِ، وهوَ قليلٌ"[2].

الثاني: الوقفُ علىٰ ﴿عَظِيمٌ﴾؛ لأَنَّهُ تابعٌ للعرشِ وصفةٌ لهُ، إذْ غيرُ مُسْتَنْكَرٍ أنْ يَصِفَهُ الهدهدُ بالعِظَمِ، لَمَّا رأىٰ مِنْ تَنَاهِي طُولِهِ وعَرْضِهِ، وما كانَ فيهِ مِنْ كُلِّ الزِّينَةِ، وإنْ كانَ قد شاهدَ مِنْ مُلْكِ سليمانَ ما يَدِقُّ ذلكَ عندَه[3]، وهذا الوقفُ كافٍ عندَ أبي حاتِم، وحسنٌ عندَ ابنِ الأنباريِّ والعُمَانيِّ والأشْمُونيِّ، وذَكَرَ الدَّاني أنَّ التفسيرَ يؤيِّدُهُ، وقد وَصَفَ الوجهَ الأوَّلَ بأَنَّهُ جيِّدٌ بالغٌ[4].

وبعدَ عرضِ آراءِ عُلُمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في هذا الموضعِ يكون الصحيح هو الوقفَ علىٰ ﴿عَظِيمٌ﴾، فهوَ صِفَةٌ لعرشِ الملكةِ بِلْقِيسَ، ولا مانعَ مِنْ وصْفِهِ بالعِظَمِ، فقد كانَ عرشُهَا مِنْ نفائسَ الأشياءِ؛ لِذَا خُصَّ بالذِّكْرِ، ولَمْ يكُنْ لسليمانَ عَرْشٌ مِثْلُهُ، كمَا أَنَّهُ رأسُ الآيةِ باتِّفَاقٍ، ويُبْتَدَأُ بمَا بعدَهُ علىٰ أَنَّهُ كلامٌ مُسْتَأْنَفٌ[5].

---

(١) ينظر: القطع والائتناف ٤٩٩ .

(٢) ينظر: منار الهدىٰ ٢/ ١٠٩ -١١٠ (بتصرف) .

(٣) ينظر: المكتفىٰ ١٥٣ .

(٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨١٥، القطع والائتناف ٤٩٩، المكتفىٰ ١٥٣، المرشد ٢/ ٤٩٣، منار الهدىٰ ٢/ ١١٠ .

(٥) ينظر: التحرير والتنوير ١٩/ ٢٥٣، القول الوجيز ٢٥٣ .

المطلب التاسع

قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص:٦٨].

قال ابن عطية: "سَبَبُ نُزُولِهَا: ما تكلمتْ به قريشٌ مِنِ استغرابِ أمرِ النَّبي ﷺ وقولِهم ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف:٣١]، وقد رَدَّ الله تَعَالَىٰ عليهِم، وأخبرَ أنَّه يخلقُ مِنْ عبادِهِ وسائِرِ مخلوقاتِه ما يشاءُ، وأنَّهُ يختارُ لرسالتِهِ مَنْ يَعْلَمُ فيهِ المَصْلَحَةَ، ثُمَّ نفَىٰ أنْ يكونَ الاختيارُ للناسِ في هذا ونحوِهِ، هذا قَوْلُ جماعةٍ مِنَ المفسرينَ: أنَّ "ما" نافيةٌ، أي: ليسَ لَهُم تَخَيُّرٌ علىٰ الله تَعَالَىٰ، فَتَجِيءُ الآيةُ كقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ﴾ [الأحزاب:٣٦].

قالَ: ويُحْتَمَلُ أنْ يُرِيدَ و﴿وَيَخْتَارُ﴾ اللهُ تَعَالَىٰ الأدْيَانَ والشَّرَائِعَ، وليسَ لَهُم الخِيَرَةُ في أنْ يميلُوا إلىٰ الأصنامِ ونحوِهَا في العِبَادَةِ، ويؤيِّدُ هذا التَّأويلَ قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

وذهبَ الطَّبريُّ إلىٰ أنَّ "ما" في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ﴾ مفعولةٌ بـ﴿وَيَخْتَارُ﴾، قالَ: والمعنَىٰ أنَّ الكُفَّارَ كانوا يختارُونَ مِنْ أموالِهِم لأصنامِهِم أشياءَ، فأخبرَ اللهُ تَعَالَىٰ أنَّ الاختيارَ إنَّمَا هوَ لَهُ وَحْدَهُ، يخلقُ ويختارُ مِنَ الرُّسُلِ والشَّرَائِعِ ما كانَ خِيَرَةً للناسِ، لا كمَا يختارُونَ هُم.

قالَ ابنُ عطيَّةَ: واعتذرَ الطَّبريُّ عن الرَّفْعِ الذي أجمعَ القُرَّاءُ عليهِ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ بأقوالٍ، وقد رَدَّ الناسُ عليهِ، وذَكَرَ عن الفَرَّاءِ أنَّ القاسمَ بنَ مَعْنٍ أنشدَهُ بيتَ عنترة:

أَمِنْ سُمَيَّةَ دَمْعُ العَيْنِ تَذْرِيفُ * لَوْ كَانَ ذَا مِنْكَ قَبْلَ اليَوْمِ مَعْرُوفُ[1]

وَقَرَنَ الآيةَ بهذا البيتِ، والبيتُ يَتَّجِهُ أنْ يكونَ "الأمر والشَّأن" مُضْمَراً في "كانَ"، وذلكَ في الآيةِ ضعيفٌ؛ لأنَّ تفسيرَ "الأمر والشأن" لا يكونُ بجملةٍ فيهَا مجرورٌ.

والوقفُ علىٰ ما ذهبَ إليه الجمهور ﴿وَيَخْتَارُ﴾، وعلىٰ ما ذهبَ إليهِ الطَّبَرِيُّ لا يُوقَفُ عليهِ، ويَتَّجِهُ عندي أنْ يكونَ "ما" مفعولةً إذا قدَّرْنَا "كانَ" تامَّةً، أي: أنَّ الله -تعالىٰ- يختارُ كُلَّ كائنٍ، ولا يكونُ شيءٌ إلا بإذنِهِ، وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ جملةٌ مُسْتَأنَفَةٌ، معناها: تعديدُ النِّعْمَةِ عليهم في اختيارِ اللهِ تعالىٰ لَهُمْ، لو قَبِلُوا وفَهِمُوا"[2].

الدراسة: يَتَحَصَّلُ مِنْ كلامِ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافُ العُلَمَاءِ في الوقفِ والابتداءِ في الآيةِ الكريمةِ، واختلافُهُمْ مَبْنِيٌّ علىٰ معنىٰ (ما)، ولَهُمْ في الوقفِ هُنَا ثلاثةُ أقوالٍ:

الأول: قول الجمهور: الوقف علىٰ ﴿وَيَخْتَارُ﴾، والابتداءُ عندهُمْ بما بعدَهُ ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾، علىٰ أنَّ ﴿مَا﴾ نافيةٌ، وهذا الوقفُ تامٌّ عندَ ابنِ الأنباري والدَّاني والعُمَاني والأشْمُوني، ومُطْلَقٌ عندَ السَّجَاوَنْدِيِّ، وأكثرُ القُرَّاءِ والمُفَسِّرينَ علىٰ أنَّهُ التَّمَام[3].

---

(١) البيت من البسيط في ديوان عنترة ص ٥٣، وفيه: (... مذروف * لو أن ذا منك ...)، والشاهد في رواية القاسم بن معن: رفع "معروف" علىٰ أنه خبر بعد الصفة، أي: الجار والمجرور "منك"، التي هي خبر "ذا"، أو أن حرف الصفة موضوع موضع ضمير مبتدأ، ومعروف: خبره، والتقدير: "لو كان ذا هو معروف"، فجملة "هو منك معروف" في محل نصب خبر كان .

(٢) المحرر الوجيز ٤/ ٢٩٥- ٢٩٦ (بتصرف).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٢٣، القطع والائتناف ٥١٤ – ٥١٥، المكتفىٰ ١٥٧، علل الوقوف ٢/ ٧٨٢، المرشد ٢/ ٥١٤، منار الهدىٰ ٢/ ١٢٨ .

وذَكَرَ ابنُ عطيَّةَ المعنَيَيْنِ اللذينِ تَرَتَّبَا علىٰ هذا الوقفِ، وهُمَا:

المعنىٰ الأول: ويختارُ اللهُ - تعالىٰ - لرسالتِهِ مَنْ يَعْلَمُ فيهِ المَصْلَحَةَ، ثُمَّ نَفَىٰ أنْ يكونَ الاختيارُ للناسِ في هذا ونحْوِه .

المعنىٰ الثاني: ويختارُ اللهُ – تعالىٰ - الأديانَ والشرائعَ، وليسَ لَهُم الخِيَرَةُ في أنْ يَمِيلُوا إلىٰ الأصنامِ ونحوِها في العِبَادَة .

الثاني: قول الطبري: الوقف ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾، علىٰ أنَّ ﴿مَا﴾ موصولةٌ، فهي مفعولُ ﴿وَيَخْتَارُ﴾، والابتداءُ عندَهُ بما بعدَهُ، وهو قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[1].

ويَتَرَتَّبُ علىٰ هذا الوقفِ معنيانِ أيضًا، وهُمَا:

المعنىٰ الأول: ويختارُ اللهُ – تعالىٰ - مِنَ الرُّسُلِ والشَّرَائعِ ما كان خِيَرَةً للنَّاس، لا كمَا يختارُون هُمْ، وهو قولُ الإمامُ الطَّبَرِيُّ .

المعنىٰ الثاني: ويختارُ اللهُ -تعالىٰ- لخلقِهِ الأفضلَ والأصلحَ لَهُم، وهوَ قولُ بعضِ المُعْتَزِلَة بإيجاب الصَّلَاح والأصْلَح علىٰ الله ﷻ.

قال ابن كثير: "احْتَجَّ بهذا المَسْلَكِ طائفةٌ مِنَ المُعْتَزِلَة علىٰ وجوبِ مُرَاعَاةِ الأصْلَح"، وردَّ علىٰ المعتزلة بقوله: "والصحيح أنها نافية، فإن المقام في بيان انفراده تعالىٰ بالخلق والتقدير والاختيار، وأنه لا نظير له في ذلك؛ ولهذا قال: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، أي: من الأصنام والأنداد، التي لا تخلق ولا تختار شيئا"[2].

---

(١) ينظر: المكتفىٰ ١٧٥، منار الهدىٰ ٢/ ١٢٨ .

(٢)ينظر: تفسير القرآن العظيم ٦/ ٢٥١.

واستبعدَ الإمامُ الطَّبَرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن تكونَ (ما) نافيةً، واحتجَّ بأَنَّهُ لَوْ كانت للنَّفْيِ لكانَ المعنىٰ نَفْيُ أن تكونَ لَهُم الخِيَرَةُ فيمَا مضىٰ، فأمَّا فيمَا يستقبلُونَهُ فلَهُم الخُيَرَةُ، ولا يَخْفَىٰ فسادُ هذا المَعْنىٰ[1].

وقد ردَّ العُلَمَاءُ قولَ الطَّبَرِيِّ؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلعربيةِ مِنْ ناحيتَيْن:

الناحية الأولىٰ: الاسمُ الموصولُ يحتاجُ إلىٰ صِلَةٍ، وهيَ ضميرٌ غائبٌ يَرْجِعُ إليهِ، فإنْ قيلَ: إنَّهُ محذوفٌ تقديرُهُ: "وَيَخْتَارُ مَا كانَ لَهُم الخِيَرَةُ فِيهِ"، فهوَ لا يجوزُ إلَّا إذا كانَ الاسمُ الموصولُ مجروراً بنفسِ حرفِ الجرِّ المُقَدَّرِ مع اتِّحَادِ المَعْنَىٰ، كقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، أي: مِنْه[2].

والناحية الثانية: رفعُ ﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾ باتِّفَاقِ القُرَّاءِ، فلَوْ كانت (ما) في موضعِ نصبٍ بـ (يَخْتَارُ) لكانت ﴿ٱلْخِيَرَةَ﴾ منصوبةً علىٰ أَنَّهَا خبرُ (كان)، وقد اعتذرَ عنه الطَّبَرِيُّ مُسْتَشْهِداً ببيتِ عَنْتَرَة، ووجَّهَهُ ابنُ عطيَّةَ بأَنَّهُ علىٰ تقديرِ ضميرِ "الأمر والشأن" في (كان)، لكنَّهُ ضَعَّفَهُ في الآيةِ بقولِهِ: "لأنَّ تفسيرَ "الأمر والشأن" لا يكونُ بجملةٍ فيها مجرورٌ"[3].

قال السَّجَاوَنْدِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَمَنْ وَصَلَ علىٰ مَعْنَىٰ: "ويختارُ مَا كانَ لَهُم فيهِ الخِيَرَةُ فَقَدْ أَبْعَدَ، بَلْ ﴿مَا﴾ لِنَفْيِ اختيارِ الخَلْقِ تقريراً لاختيارِ الحقِّ تَعَالَىٰ"[4].

---

(١) ينظر: جامع البيان للطبري ١٩/ ٦١٠ .

(٢) قال ابن الأنباري: "وإن كانت (ما) في موضع نصب بـ (يختار) لم يحسن الوقف علىٰ ﴿وَيَخْتَارُ﴾؛ من أجل أن المعنىٰ "ويختار الذي كان لهم الخيرة"، أي: كان لهم خيرته، فنابت الألف واللام عن الهاء، وهذه الهاء تعود علىٰ (ما). ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٢٤ .

(٣) ينظر: القطع والائتناف ٥١٥ .

(٤) علل الوقوف ٢/ ٧٨٢ .

الثالث: قول ابن عطية: الوقف ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ﴾، علىٰ أنَّ ﴿مَا﴾ موصولةٌ، فهي مفعولُ ﴿وَيَخْتَارُ﴾، و(كانَ) تامَّة، والابتداءُ عندَهُ بمَا بَعْدَهُ، وهوَ ﴿لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ إظهاراً لنِعْمَةِ اللهِ ﷻ علىٰ النَّاسِ.

ولا يخفىٰ أنَّ ابنَ عطيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أرادَ مخرجـًا للإمامِ الطَّبَرِيِّ، لكنَّهُ وَقَعَ فيمَا هَرَبَ منْهُ الطَّبَرِيُّ، فقولُهُ هذا في نَظَرِ الطَّبَرِيِّ يُوهِمُ أن يكونَ المَعْنَىٰ إثباتُ الاختيارِ للهِ ﷻ فيمَا مضَىٰ دُونَ ما يُسْتَقْبَلُ، وقد ردَّ المهدويُّ ذلكَ بقولِهِ: "وهذا لا يلزمُ، بل هيَ نَفْيٌ عامٌّ في المَاضِي والمُسْتَقْبَلِ، وقد أجْمَعَ أهلُ اللغَةِ علىٰ أنَّ (ما) تَنْفِي الحالَ والاستقبالَ كـ(ليسَ)، ولذلكَ عَمِلَتْ عَمَلَهَا"(١).

والرَّاجِحُ مِنْ هذه الوقوفِ الثلاثةِ هوَ الأوَّلُ، فالوقفُ علىٰ ﴿وَيَخْتَارُ﴾ مذهبُ أهلِ السُّنَّةِ، وتركُ الوقفِ عليهِ مذهبُ المُعْتَزِلَة، و﴿مَا﴾ التي بعدهُ نافيةٌ، تَنْفِي اختيارَ الخَلْقِ، ولا تَنْفِي اختيارَ الحقِّ جلَّ شَأنُهُ، كما أنَّهَا تَنْفِي أن يكونَ اختيارَ الحقِّ - تَعَالَىٰ - مبنيـًا علىٰ اختيارِ الخَلْقِ، فالخِيَرَةُ للهِ - تَعَالَىٰ - في أفْعَالِهِ، وهوَ أعْلَمُ بوُجُوهِ الحِكْمَةِ فيهَا، وليسَ لأحدٍ مِنْ خَلْقِهِ أنْ يَخْتَارَ عَلَيْهِ، وهذا هُوَ مَذْهَبُ أهْلِ السُّنَّةِ(٢).

قالَ الإمامُ القُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: "﴿مَا﴾ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ نَفْيٌ عامٌّ لجميعِ الأشياءِ أنْ يكونَ للعبدِ فيهَا شيءٌ سِوَىٰ اكتسابِهِ بقُدْرَةِ اللهِ ﷻ"(٣).

---

(١) الهداية إلىٰ بلوغ النهاية ٨/ ٥٥٦٥.

(٢) ينظر: منار الهدىٰ ٢/ ١٢٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٣٠٥.

المطلب العاشر

قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥].

قال الإمام ابن عطية: "وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾، معناهُ: تَثْبُتُ، كقولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا۟﴾ [البقرة:٢٠]، وهذا كثيرٌ، وقيلَ: هو فِعْلٌ مُسْتَقْبَلٌ أَحَلَّهُ مَحَلَّ المَاضي ليُعْطِي فيهِ معنَىٰ الدَّوَامِ الذي هوَ في المُسْتَقْبَلِ، والدَّعْوَةُ مِنَ الأرضِ هيَ: البَعْثُ، و ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ حالٌ للمُخَاطَبِينَ، كأَنَّهُ قالَ: خَارِجِينَ مِنَ الأرضِ، ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ صِفَةٌ للدَّعْوَة.

قالَ ابنُ عطيَّةَ: و(مِنْ) عندي ها هُنَا لانتهاءِ الغايةِ، كمَا تقُولُ: دَعَوْتُكَ مِنَ الجَبَلِ، إذا كانَ المَدْعُو في الجَبَلِ، والوقفُ في هذه الآيةِ عندَ نافعٍ ويعقوبَ الحَضْرَمِيِّ علىٰ ﴿دَعْوَةً﴾، والمعنَىٰ بَعْدُ: إذا أنْتُم تَخْرُجُونَ مِنَ الأرضِ، وهذا علىٰ أنَّ (مِنْ) لابتداءِ الغايةِ، والوقفُ عندَ أبي حَاتِمٍ علىٰ قولِهِ: ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾، وهذا علىٰ أنَّ (مِنْ) لانتهاءِ الغايةِ، قال مكِّي: والأحسنُ عندَ أَهْلِ النَّظَرِ الوقفُ في آخِرِ الآيَةِ؛ لأنَّ مذهبَ الخليلِ وسيبويه في (إذا) الثانيةِ أنَّها جوابُ الأُولَىٰ، كأَنَّهُ قالَ: ثُمَّ إذا دَعَاكُم خَرَجْتُمْ، وهذا أسَدُّ الأقْوَالِ"[1].

الدراسة: ذَكَرَ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثةَ مَوَاضِعَ للوقفِ في هذه الآيةِ الكريمةِ، وبيَّنَ عِلَّةَ الوقفِ في كُلِّ موضعٍ منهَا، وهيَ:

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٣٣٤.

الأول: الوقفُ علىٰ ﴿دَعْوَةً﴾، وهوَ وقفُ الإمامينِ نافعٍ ويعقوبَ، وذلكَ علىٰ أنَّ (مِنْ) هنا لابتداءِ الغايةِ، وَعَدَّه ابنُ الأنباريِّ خَطَأً في العربيةِ؛ لأنَّ (إذا) لا يَعْمَلُ ما بعدَهَا فيما قبلَها[١]، وقد جوَّز الأشْمُونيُّ هذا الوقفَ، وذكرَ قولَ نافعٍ وغيرِهِ: "هذا وقفٌ يحِقُّ علىٰ العَالِم عِلْمُهُ"، ثُمَّ اعترضَ عليهِ بقولِهِ: "وعندَ أهلِ العربيةِ هذا الوقفُ قبيحٌ؛ لأنَّ مَا بعدَ (إذا) لا يَعْمَلُ فيما قبلَها، وجوابُ: (إذا) الأُولَىٰ ﴿إِذَآ أَنتُمْ﴾، والوقفُ علىٰ ما دُونَ جوابِ (إذا) قبيحٌ؛ لأنَّ (إذا) الأُولَىٰ للشَّرطِ، والثانيةَ للجَزَاءِ، وهي تَنُوبُ عَنِ الفاءِ في جَوَابِ الشَّرْطِ، قالَ قتادةُ: دَعَاكُمْ مِنَ السَّماءِ فأَجَبْتُم مِنَ الأرضِ، أي: بِنَفْخَةِ إسرافيلُ في الصُّورِ للبَعْثِ، ألا أيَّتُهَا الأجسادُ الباليةُ، والعظامُ النَّخِرَةُ، والعُرُوقُ المُتَمَزِّقَةُ، واللحُومُ المُنْتِنَةُ، قُومُوا إلىٰ مُحَاسَبَةِ رَبِّ العِزَّة"[٢].

الثاني: الوقفُ علىٰ ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾، وهوَ قولُ أبي حَاتِمٍ، وذلكَ علىٰ أنَّ (مِنْ) هُنَا لانتهاءِ الغايةِ، وهيَ كذلكَ عندَ ابنِ عطيَّةَ، وقالَ ابنُ الأنباريِّ: " غيرُ تامٍّ؛ لأنَّ ﴿إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ جَوَابُ (إذا) الأوَّلِ، كأَنَّهُ قالَ: إذا دَعَاكُمْ خَرَجْتُم"[٣]، وهذا وقفٌ خَطَأٌ عندَ الدَّاني لنفسِ العِلَّةِ التي ذَكَرَهَا ابنُ الأنباريِّ[٤].

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٣٢ - ٨٣٣ .

(٢) ينظر: منار الهدىٰ ٢/ ١٤٤ (بتصرف).

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٣٢ .

(٤) ينظر: المكتفىٰ ١٦١ .

الثالث: الوقفُ علىٰ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ آخِر الآيةِ، وذلكَ لأنَّ (إذا) الثانيةَ جوابُ الأُولَىٰ، وهو أحسنُ الوقوفِ، فهو التَّمَامُ عندَ النَّحَّاسِ والدَّاني والعُمَاني والأَشْمُوني وغيرِهِم[1].

وبعْدَ عَرْضِ الوقوفِ الثلاثةِ وبيانِ عِلَلِهَا يتَّضِحُ لنَا أنَّ الوقفَ علىٰ ﴿دَعْوَةً﴾ والابتداءَ بما بعدَهُ، وكذا الوقفَ علىٰ ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ والابتداءَ بما بعدَه كلاهُمَا تَعَسُّفٌ كما قالَ السَّجَاوَنْدِيُّ، قال: "لأنَّ ﴿تَخْرُجُونَ﴾ جوابُ ﴿إِذَا دَعَاكُمْ﴾، و(إذا) الثانيةَ التي للمفاجأةِ عائدةٌ إلىٰ الأُولَىٰ، أي: تَخْرُجُون حالةَ الدَّعْوَةِ مُفَاجَأَةً بلا مُهْلَةٍ"[2]، فلا ينبغي أنْ يُوقَفَ إلا علىٰ رأسِ الآيةِ ﴿تَخْرُجُونَ﴾، وهيَ مِنَ المُتَّفَقِ علىٰ عَدِّه في هذِهِ السُّورَةِ الكَرِيمَة[3].

(١) ينظر: القطع والائتناف٥٣١، المكتفىٰ١٦١، المرشد٢/ ٥٣٣، منارالهدىٰ٢/ ١٤٤

(٢) ينظر: علل الوقوف ٢/ ٧٩٨- ٧٩٩ .

(٣) ينظر: القول الوجيز ٢٩٥.

المطلب الحادي عشر

قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ [السجدة:٣].

قال الإمام ابن عطية: "وقولُهُ: ﴿أَمْ يَقُولُونَ﴾ إضرابٌ، كأَنَّهُ قالَ: بَلْ أيقولون، و﴿ٱفْتَرَىٰهُ﴾ اخْتَلَقَهُ، ثم رَدَّ - تَعَالَىٰ - علىٰ مقالتِهم هذِهِ، وأخبرَ أَنَّهُ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ مِنْ عندِ اللهِ، واللامُ في قولِهِ: ﴿لِتُنذِرَ﴾ يجوزُ أنْ تتعلَّقَ بما قبلَهَا، ولا يجوزُ الوقفُ علىٰ قولِهِ: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾، ويجوزُ أنْ تتعلَّقَ بفعلٍ مُضْمَرٍ تقديرُهُ: "أَنْزَلَهُ لِتُنْذِرَ"، فيُوقَفُ حينئذٍ علىٰ قولِهِ: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾، وقولُهُ: ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾، أي: لَمْ يُبَاشِرُهُمْ ولا رَأَوْهُ هُمْ ولا آبَاؤُهُم العَرَب"[(١)].

الدراسة: يفيدُ قولُ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في الوقفِ علىٰ قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ علىٰ قولَيْن:

الأول: عَدَمُ الوقفِ علىٰ قولِهِ: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾، وذلكَ عندَ مَنْ يَرَىٰ أَنَّ اللامَ مِنْ ﴿لِتُنذِرَ﴾ مُتَعَلِّقَةٌ بما قبلَها، قالَ الأشْمُوني: "﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ ليسَ بوقفٍ؛ لأنَّ اللامَ التي بعدَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بمَا قبلَهَا"[(٢)]، فيكونُ الوقفُ التَّامُّ علىٰ هذا القَوْلِ هُوَ ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾[(٣)].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٣٥٧.

(٢) منار الهدىٰ ٢/ ١٥٥.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٤٠، المكتفىٰ ١٦٥، منار الهدىٰ ٢/ ١٥٥.

الثاني: الوقفُ علىٰ ﴿مِن رَّبِّكَ﴾، وذلكَ عندَ مَنْ يَرَىٰ أنَّ اللامَ مِنْ ﴿لِتُنذِرَ﴾ ليْسَتْ مُتَعَلِّقَةٌ بما قبلَهَا، وإنَّما مُتَعَلِّقَةٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ " أَنْزَلَهُ لِتُنْذِرَ"، والوقفُ علىٰ ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ حسنٌ غيرُ تامٍّ عندَ ابنِ الأنباريِّ، وكافٍ عندَ الدَّاني[1].

فالوقفانِ جائزانِ، والوقفُ علىٰ آخِرِ الآيةِ أحسنُ وأتمُّ مِنْ سابقِهِ، ولَمْ تُوضَعْ علامَةُ وقفٍ علىٰ أوَّلِ الموضعينِ في المصحفِ؛ ليكونَ الوَقْفُ علىٰ رأسِ الآيَةِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ المُتَّفَقِ علىٰ عَدِّه عندَ عُلَمَاءِ العَدَد[2].

(١) ينظر: المكتفىٰ ١٦٥، منار الهدىٰ ٢/ ١٥٥.

(٢) ينظر: القول الوجيز ٢٦٢ .

المطلب الثاني عشر

قولُـــهُ تَعَـــالَىٰ: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ ﴾ [سبأ:٣].

قال الإمام ابن عطية: "وأجازَ نافعٌ الوقفَ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾"(١).

الدراسة: في هـذِهِ الآيـةِ الكريمـةِ يـأمرُ اللهُ – تَعَـالَىٰ – رسـولَهُ ﷺ أن يُقْسِمَ بربِّهِ العظيمِ علىٰ وُقُوعِ المَعَادِ، لمَّا أنكرهُ أهلُ الكُفْرِ والعِنَادِ، وقـد اخْتُلِفَ في الوقفِ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ هُنَا، ولا بُدَّ مِنْ بيانِ معنَىٰ (بلىٰ) قَبْـلَ أنْ أعْرِضَ الخِلَافَ في الوَقْفَ عليهَا هُنَا.

معنَىٰ (بلى) في اللغة: هي حَـرْفُ جـوابٍ تَخْتَصُّ بـالنَّفْي، وتفيـدُ إبطالَهُ وإثباتَ المَنْفِي، سواءٌ كانَ النَّفْيُ مُجَرَّداً من الاستفهامِ أم مَقْرُونـاً بهِ حقيقيـاً كانَ أو توبيخيـاً أو تقريريـاً.

أمثلة (بلي) في جواب النفي:

١ – المُجَـــرَّد: قولُـــهُ تَعَـــالَىٰ ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن:٧]

٢ – الاستفهام الحقيقي: "أليس زيد بقائم"، فتقول: بلىٰ.

٣ – الاسـتفهام التَّـوْبِيخِي: قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف:٨٠].

٤ – الاسـتفهام التَّقْرِيـرِي: قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾ [الملك:٨، ٩].

---

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٤٠٤.

وقد يُجَابُ بـ (بلىٰ) الاستفهامُ المُجَرَّدُ مِنَ النَّفْي، لكنَّهُ قليلٌ، ومِنْهُ قَوْلُه ﷺ لأصْحَابِه: " أَتَرْضَوْنَ أنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟ قَالُوا بَلَىٰ "(١)

وَيُفْهَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ العُلَمَاءِ في الوقفِ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾ في آيةِ سورةِ سبأَ، واختلافُهُم علىٰ قولَيْن:

الأول: وقفُ الإمامِ نافعٍ وحدَهُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾، والابتداءُ بمَا بعدَهُ، ولا يجوزُ هذا الوقفَ، قالَ الأشْمُوني: "﴿بَلَىٰ﴾ ليسَ بوقفٍ علىٰ المُعْتَمَدِ؛ لاتِّصَالِهَا بالقَسَمِ، وَوَقَفَ نافعٌ وحدَهُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾، وابتدأَ: ﴿وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾"(٢).

الثاني: عدمُ الوقفِ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾؛ لأنَّهَا ردٌّ لكلامِ مُنْكِرِي البعثِ وإثباتٌ لِمَا نَفَوْهُ، كأَنَّهُم لمَّا قالوا: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ قيلَ لَهُم: ليسَ الأمرُ إلا إتيانها، ثُمَّ أعيدَ إيجابُهُ مؤكَّداً بما هوَ الغايةُ في التوكيدِ والتشديدِ، وهو القَسَمُ بالربِّ جلَّ شَأْنُهُ، فقالَ: ﴿وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾، فهذا تأكيدٌ لإتيانِ مَا أنكرُوهُ، وتثبيتٌ لِتَحَقُّقِ مَجِيئِه علىٰ أَتَمِّ الوجُوهِ وأَكْمَلِهَا، وَجَاءَ القَسَمُ بالرَّبِّ للإشارةِ إلىٰ أنَّ إتيانَهَا مِنْ شُؤُونِ الرُّبُوبِيَّةِ، وأتىٰ بهِ مضافًا إلىٰ ضميرِهِ ﷺ لِيَدُلَّ علىٰ شِدَّةِ القَسَمِ؛ لِذَا لا

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١٥٣ – ١٥٤، جزء من حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه من رواية سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ، حديث رقم (٦٦٦٢) ٦/ ٢٤٤٨، وتكملته: "قال: أَفَلَمْ تَرْضَوْا أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الجنَّةِ؟ قَالُوا بَلَىٰ، قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسُ محمَّد بِيَدِهِ إِنِّي لأَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الجنَّةِ" .

(٢) منار الهدىٰ ٢/ ١٧٠.

يجوزُ الوقفُ علىٰ ﴿بَلَىٰ﴾؛ لِعَدَمِ جوازِ الفَصْلِ بيْنَ المُؤكَّدِ والمُؤكِّدِ، والمُقْسَمِ بهِ والمُقْسَمِ عليه[١].

وقد اختلفَ القُرَّاءُ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾، ففيهَا ثلاثُ قراءاتٍ مُتَوَاتِرَةٍ، وهيَ:

الأولىٰ: نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو جعفرٍ ورويسٌ عن يعقوبَ (عَالِمُ) بألفٍ بعدَ العينِ، وبكسرِ اللامِ مُخَفَّفَة، وبرفعِ الميمِ .

الثانية: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ وروحٌ عن يعقوبَ وخلفُ العاشر (عَالِم) بألفٍ بعدَ العَيْنِ، وبكسرِ اللامِ مُخَفَّفَة، وبخفضِ الميمِ .

الثالثة: حمزةُ والكسائيُّ (عَلَّامِ) بلامٍ مُشَدَّدَةٍ مفتوحةٍ بعدَ العَيْنِ، وبألفٍ بعدَهَا، وبخفضِ الميم[٢].

فالوقفُ لِمَنْ قرأَ (عَالِمُ) برفعِ الميمِ علىٰ ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾، ويبدأُ (عَالِمُ الغَيْبِ)؛ لأنَّ (عَالِمُ) خبراً لمبتدأ محذوفٍ، والتقديرُ: (هُو عَالِمُ الغَيْبِ)، أو مبتدأً خبرُهُ ﴿لَا يَعْزُبُ﴾ .

ومَنْ قرأَ بخفضِ الميمِ، سواءٌ قرأَ (عَالِمِ) أو (عَلَّامِ) لا يقفُ علىٰ ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾؛ وإنَّما يَصِلُ بما بعدَهُ؛ لأنَّهُ صفةٌ لـ (رَبِّي)، أو بدلٌ منهُ، والكلامُ علىٰ القراءةِ بالخفضِ فيهِ تقديمٌ وتأخيرٌ، فالتقديرُ: (بَلَىٰ وَرَبِّي عَالِمِ الغَيْبِ لَتَأْتِيَنَّكُمْ)[٣] .

---

(١) ينظر: البحر المديد ٦/ ٦٢، روح المعاني ٢٢/ ١٠٥ .

(٢) ينظر: النشر ٢/ ٢٦١ – ٢٦٢ .

(٣) ينظر: الكشف٢/ ٢٠١، الإتحاف٤٥٧، المكتفىٰ١٦٩، منار الهدىٰ٢/ ١٧٠ .

المطلب الثالث عشر

قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ ۚ﴾ [سبأ:٤٦].

قال ابن عطية: ثُمَّ أمرَ تَعَالَىٰ نبيَّهُ أنْ يَدْعُوهُم إلىٰ عبادةِ اللهِ، والنَّظَرِ في حقيقةِ نُبُوَّتِهِ، ويَعِظُهُم بأمرٍ مُقَرَّبٍ للأفهامِ، فقولُهُ: ﴿بِوَٰحِدَةٍ ۚ﴾ معناهُ: بقضيَّةٍ واحدةٍ إيجازاً لَكُمْ وتقريباً عَلَيْكُمْ، و﴿أَن﴾ مُفَسِّرَةٌ، ويجوزُ أنْ تكونَ بَدَلاً مِنْ (وَاحِدَةٍ)، وقولُهُ: ﴿تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾ يُحْتَمَلُ أنْ يريد: بالطَّاعَةِ والإخلاصِ والعبادةِ، فتكونُ الواحدةُ التي وَعَظَ بها هذهِ، ثُمَّ عَطَفَ عليها أنْ يتفكَّرُوا في أمرِهِ، هل بهِ جِنَّةٌ، أو هوَ بَرِيءٌ مِنْ ذلكَ؟، والوَقْفُ عندَ أبي حَاتِمٍ ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ﴾.

قالَ ابنُ عطيَّةَ: فَيَجِيءُ ﴿مَا بِصَاحِبِكُم﴾ نفياً مُسْتَأْنَفاً، وهوَ عند سيبويه جوابُ ما تَنَزَّلَ منزلةَ القَسَمْ؛ لأنَّ "تَفَكَّرَ" مِنَ الأفعالِ التي تُعْطِي التَّحْقِيقَ، كـ "تَبَيَّنَ"، وتكونُ الفِكْرَةُ علىٰ هذا في آياتِ اللهِ والإيمانِ بهِ، ويُحْتَمَلُ أنْ يريدَ بقيامِهِم: أنْ يكونَ لِوَجْهِ اللهِ، في معنىٰ التَّفَكُّرِ في مُحَمَّدٍ ﷺ، فتكونُ الواحدةُ التي وَعَظَ بهَا: أنْ يقومُوا لمعنَىٰ الفِكْرَةِ في أمرِ صاحبِهِم، وكأنَّ المعنَىٰ: أنْ يُفَكِّرَ الواحدُ بينَهُ وبينَ نَفْسِهِ، ويتناظرَ الاثنانِ علىٰ جِهَةِ طلبِ التَّحْقِيقِ، هل بمُحَمَّدٍ ﷺ جِنَّةٌ أَمْ لا؟ وعلىٰ هذا لا يُوقَفُ علىٰ ﴿تَتَفَكَّرُوا۟ ۚ﴾ وقُدِّمَ المُثَنَّىٰ؛ لأنَّ الحقائقَ من مُتَعَاضِدَيْنِ في النَّظَرِ أَجْدَىٰ مِنْ فِكْرَةٍ واحدةٍ، فإذا انْقَدَحَ الحقُّ بَيْنَ الاثنينِ، فَكَّرَ كُلُّ واحدٍ منهما بَعْدَ ذلك فيزيدُ بصيرةً، وقد قالَ الشاعرُ:

إِذَا اجْتَمَعُوا جَاءُوا بِكُلِّ غَرِيبَةٍ * فَيَزْدَادُ بَعْضُ القَوْمِ مِنْ بَعْضِهِمْ عِلْما[١]

الدراسة: حكىٰ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ العُلَمَاءِ في الوقفِ علىٰ قولِهِ تَعَالَىٰ ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾ علىٰ قولَيْن:

الأول: قَوْلُ أبي حاتِمٍ بالوقفِ علىٰ ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾، والمعنَىٰ: "ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا في أَمْرِ مُحَمَّدٍ، هَلْ كانَ سَاحِراً أو كَاذِبًا أو مَجْنُونًا"، ثُمَّ يُبْدَأُ ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ نفْيًا مُسْتَأْنَفًا، والوقفُ علىٰ ﴿تَتَفَكَّرُوا۟﴾ تامٌّ عندَ ابنِ الأنباري والدَّاني وغيرِهما[٢].

الثاني: عدمُ الوقفِ علىٰ ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾؛ لأنَّ المعنَىٰ عندَ الفَرَّاءِ وغيره: "ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا هَلْ جَرَّبْتُمْ علىٰ مُحَمَّدٍ كَذِبًا، أو رَأَيْتُمْ بِهِ جُنُونًا، فَفِي هذا مَا يَتَيَقَّنُونَ بِهِ أَنَّهُ نَبِيٌّ"، فـ "مَا" بمعنَىٰ "هَلْ"، والوقفُ علىٰ ﴿جِنَّةٌ﴾ تامٌّ في كِلا الحَالَيْن[٣]

وقد وُضِعَ علىٰ مَوْضِعَي الوقفِ هذين في المُصْحَفِ علامَةُ (ج) التي تَدُلُّ علىٰ جَوَازِ الوَصْلِ وجَوَازِ الوقفِ جوازاً مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ، ويَرَىٰ الباحثُ ترجيحَ قولِ أبي حَاتِمٍ؛ لأنَّ وَصْلَ ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟﴾ بِمَا بعدَهُ رُبَّمَا يُوهِمُ البعضَ أنَّ "مَا" موصولةٌ، وأنَّهَا مفعولٌ للفِعْلِ ﴿تَتَفَكَّرُوا۟﴾ فيتغيرُ المعنَىٰ، وحاشاهُ ﷺ أن يكونَ مجنونًا، فهوَ أكملُ الناسِ عَقْلاً، وأَحسَنُهُم فَهْمًا.

---

(١) المحرر الوجيز٤/ ٤٢٥ (بتصرف)، والبيت من الطويل، ولم أقف علىٰ قائله. ينظر: فتح البيان١١/ ٢٠٨، البحر المحيط ٧/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٤٧، المكتفىٰ ١٧٠، منار الهدىٰ ٢/ ١٧٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٥٠، المكتفىٰ ١٧٠، منار الهدىٰ ٢/ ١٧٦.

المطلب الرابع عشر

قولُـــهُ تَعَـــالَىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر:٢٨]

قال ابن عطية: "وقولُهُ: ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ ﴾ قبلَهُ محذوفٌ إليهِ يعودُ الضميرُ تقديرُهُ: "والأنعامِ خَلْقٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُهُ"، ﴿وَٱلدَّوَآبِّ ﴾ يَعُمُّ الناسَ والأنعامَ، لكن ذُكِرَا تنبيهًا عنهما، وقولُه: ﴿ كَذَٰلِكَ ۗ ﴾ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ مِنَ الكَلامِ الأوَّل، فَيَجِيءُ الوقفُ عليهِ حَسَنًا، وإلىٰ هذا ذهبَ كثيرٌ من المُفَسِّرين، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ مِنَ الكلامِ الثاني يَخْرُجُ مَخْرَجَ السَّبَبِ، كأَنَّهُ قالَ: كمَا جاءتِ القُدْرَةُ في هذا كُلِّهِ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾، أي: المُحَصِّلُونَ لهذه العِبْرَةِ النَّاظِرُونَ فيهَا"[(١)].

الدراسة: ذَكَرَ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في هذهِ الآيةِ، واختلافُهُم بناءً علىٰ كَوْنِ ﴿ كَذَٰلِكَ ۗ ﴾ مُتَعَلِّقَةً بما قبلَهَا أو بمَا بعدَهَا، وذلك علىٰ قولَيْن:

الأول: الوقفُ علىٰ ﴿ كَذَٰلِكَ ۗ ﴾ علىٰ جَعْلِهَا مُتَعَلِّقَةً بمَا قبلَهَا، فهيَ صفةٌ لمصدرٍ – مفعولٍ مُطْلَقٍ – مُؤَكِّدٍ محذوفٍ، والتقديرُ: "مُختلفٌ ألوانُهُ اختلافًا مِثْلَ اختلافِ ألوانِ مَا تقدَّمَ مِنَ الثِّمَارِ والجِبَالِ"[(٢)]، وهوَ وقفٌ مَرْوِيٌّ عن نافعٍ ويعقوبَ وأبي حاتمٍ وعبدِ اللهِ بنِ مُسْلِمٍ وأحمدَ بنِ جعفرٍ، وهوَ تامٌّ عندَ ابنِ الأنباريِّ والنَّحَّاسِ

(١) المحرر الوجيز ٤/ ٤٣٧.

(٢) ينظر: الإعراب المفصل ٩/ ٤٠٣.

والـدَّاني، ومُطْلَـقٌ عنـدَ السَّـجَاوَنْدِيِّ، وكـافٍ عنـدَ العُمَـاني، وجـائزٌ عنـدَ الأشْمُوني، وقولُهُ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ مُسْتَأْنَفٌ[1].

الثاني: عـدمُ الوقـفِ علـىٰ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ علـىٰ جَعْلِهَـا مُتَعَلِّقَـةً بمَـا بعدَهَا، والمعنَىٰ ما قالَهُ ابنُ عطيَّةَ: كمَا جاءت القـدرةُ في هـذا كُلِّـهِ إنَّمَـا يخشَىٰ اللهَ مِنْ عبـادِهِ العُلَمَـاءُ، والوقـفُ علـىٰ ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ تـامٌّ عنـدَ ابـنِ الأنباريِّ والدَّاني، ومُطْلَقٌ عندَ السَّجَاوَنْدِيِّ، وكافٍ عند الأشْمُوني[2].

والأظهرُ عندَ الشيخِ ابنِ عاشور أنَّهُ يَحْسُنُ الوقـفُ علـىٰ مـا قبـلَ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ويُسْـتَأْنَفُ مـا بعـدَهُ؛ لأنَّ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ابتـداءُ كـلامٍ بمنزلـةِ الإخبارِ بالنَّتيجةِ عَقِبَ الدَّليل.

والمعنَىٰ: كذلكَ أمرُ الاختلافِ المُشَاهَدِ في ظواهرِ ألوانِ الأشياءِ، وهو تَوْطِئَةٌ لما بعدَهُ مِنَ الاستنتاج، بقولِهِ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ﴾، أي: إنَّما يَخْشَىٰ اللهَ مِنَ البَشَرِ المُخْتَلِفَةِ ألوانِهم العُلَمَاءُ مِنْهُم.

قالَ ابن عاشور: فجُمْلَـةُ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ مُسْـتَأْنَفَةٌ عن جُمْلَةِ ﴿كَذَٰلِكَ﴾، ويَدُلُّ ذلكَ علىٰ أنَّ غيرَ العُلَمَاءِ لا تَتَأَتَّىٰ منهم خشيةُ اللهِ، فدَلَّ علىٰ أنَّ البَشَرَ في أحوالِ قلوبِهِم ومدارِكِهِمْ مُخْتَلِفُون.

وقال: وأُوثِرَ هذا الأسلوبُ في التَّنْوِيهِ بأهـلِ العِلْـمِ والإيمـانِ لِيَنْتَقِـلَ إلىٰ التَّفْصِيلِ بقولِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [فاطر:٢٩]، فقولُـهُ:

---

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٤٩، القطع والائتناف ٥٧٢، المكتفىٰ١٧٢، علل الوقوف ٣/ ٨٣٨، المرشد ٢/ ٥٨٣، منار الهدىٰ ٢/ ١٨٠ -١٨١.

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٤٩- ٨٥٠، المكتفىٰ١٧٢، علل الوقوف ٣/ ٨٣٨، منار الهدىٰ ٢/ ١٨١.

﴿كَذَٰلِكَ﴾ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ دَلَّ عليهِ المَقَامُ، والتقديرُ: كذلكَ الاختلافُ أو الأمرُ، كما في قولِهِ: ﴿كَذَٰلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾ [الكهف:٩١]، وأمَّا جَعْلُ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِنْ توابعِ الكلامِ السابقِ، فلا يُنَاسِبُ نَظْمَ القرآنِ لضَعْفِه(١).

ويَتَّضِحُ مِنْ كلامِ الشيخِ ابنِ عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ أَنَّهُ يَسْتَحْسِنُ الوقفَ قبلَ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ ثُمَّ استئنافَ هذِهِ الكلمَةِ مَوْقُوفًا عليها، ثُمَّ استئنافَ ما بعدَهَا، وهوَ قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾.

والخُلاصَةُ: أنَّ الخلافَ الذي ذَكَرَهُ ابنُ عطيَّةَ يدورُ بينَ الوقفِ علىٰ ﴿كَذَٰلِكَ﴾، واستئنافَ ما بعدَهَا، وبيْنَ عَدَمِ الوقفِ عليهَا، فَيُوصَلُ ما قبلَهَا بمَا بعدَهَا إلىٰ أن يَقِفَ القارئُ علىٰ كلمةِ ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾، ولِكُلٍّ مِنَ الواقفِ والواصلِ وجهُهُ المقبولُ لغةً ومعنَىٰ.

وقد وُضِعَ علىٰ كُلٍّ مِنْ مَوْضُعَيِ الوقفِ هذينِ - في بعضِ المَصَاحِفِ - علامةُ (قلىٰ) التي تَدُلُّ علىٰ جوازِ الوقفِ وجوازِ الوصلِ مع كَوْنِ الوقفِ أَوْلَىٰ.

أَمَّا مَا ذَهَبَ إليهِ الشيخُ ابنُ عاشور مِن استحسانِ الوقفِ قبلَ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ وبعدَهَا، فيرىٰ الباحثُ أَنَّهُ خلاف الأَوْلَىٰ؛ لأَنَّهُ جعلَ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ هُنَا مُسْتَقِلَّةً عَنْ طَرَفَيْهَا، واعتبرَهَا كالتي في سُورَةِ الكهف، مع الاختلافِ بينهُمَا، فالتي في الكهفِ فَصَلَتْهَا الواوُ عمَّا بعدَهَا، ولَمْ يَنُصّ أحدٌ مِنْ عُلَمَاءِ الوقفِ علىٰ الوقفِ علىٰ ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾.

---

(١) ينظر: التحرير والتنوير ٢٢/ ٣٠٤ (بتصرف).

المطلب الخامس عشر

قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴿١٩﴾ وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ [الصافات ١٩ - ٢١].

قال الإمام ابن عطية: "هذا استئنافُ إخبارٍ جَرَّهُ ما قَبْلَهُ، فأخبرَ - تَعَالَىٰ - أنَّ بَعْثَهُمْ مِنْ قبورِهِم إنَّما هوَ ﴿زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾، وهيَ نفخةُ البعثِ، وقولُهُ: ﴿يَنظُرُونَ﴾ يَحْتَمِلُ أنْ يريدَ: بالأبصارِ، أي: يَنْظُرُونَ ما هُم فيهِ، وصِدْقَ ما كانوا يُكَذِّبُون بهِ، ويَحْتَمِلُ أنْ يكونَ بمعنَىٰ: يَنْتَظِرُونَ، أي: ما يُفْعَلُ بِهِم ويُؤْمَرُونَ بهِ، ثُمَّ أخبرَ عنهم أنَّهُم في تلكَ الحالِ يقولُون: ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾ يُنَادُونَ الوَيْل، بمعنَىٰ: هذا وقتُ حُضُورِكَ، ورَوَىٰ أبو حاتمٍ الوقفَ هَاهُنَا، وجَعَلَ قولَهُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ مِنْ قَوْلِ اللهِ - تعالىٰ - لَهُمْ أو الملائكةِ، ورَأَىٰ غيرُه أنَّ ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ هوَ مِنْ قَوْلِ الكَفَرَةِ الذينَ قالوا: ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾، و ﴿ٱلدِّينِ﴾ الجزاءُ والمُقَارَضَةُ، كما يقولون: كَمَا تَدِينُ تُدَانُ"[1].

الدراسة: حَكَىٰ الإمامُ ابنُ عطيةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في الآيةِ العشرين مِنْ سورةِ الصَّافَّات، وذلكَ علىٰ قولَيْن:

الأول: الوقفُ علىٰ ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾، فهو نهايةُ قولِ الكُفَّارِ، وعليه وَقَفَ أبو حاتم، والابتداءُ بما بَعْدَهُ علىٰ أنَّهُ كلامُ اللهِ ﷻ أو الملائكةِ لَهُم.

الثاني: الوقفُ علىٰ ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، علىٰ أنَّهُ مِنْ قولِ الكُفَّارِ، وأجازَ الوقفَ عليه أبو حاتم أيضًا، وعليه لا يُوقَف علىٰ ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾[2].

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/ ٤٦٨، بتصرف.

(٢) ينظر: القطع والائتناف ٥٨٧، المكتفىٰ ١٧٦، المرشد ٦٠٢ - ٦٠٣.

قال الإمامُ أبو السُّعُود: "وقولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ تعليلٌ لدُعَائِهِم الوَيْل بطريقِ الاستئنافِ، أي: اليومَ الذي نُجَازَىٰ فيه بأعْمَالِنا، وإنَّما عَلِمُوا ذلكَ لأنَّهُم كانوا يَسْمَعُونَ في الدُّنْيا أنَّهُم يُبْعَثُون ويُحَاسَبُون ويُجْزَوْنَ بأعْمَالِهم، فلمَّا شَاهَدُوا البعثَ أيْقَنُوا بما بَعْدَهُ أيضًا"[1].

فالخلافَ مَبْنِيٌّ علىٰ كونِ قائلِ ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ هُم الكُفَّارُ، أم اللهُ ﷻ أو الملائكةُ، والوقفانِ جائزانِ، لكن ينبغي مراعاة هذا المعنَىٰ، فمَنْ جعلَ ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ من كلامِ الكُفَّارِ لا يقفُ إلا علىٰ آخرِ الآيةِ، ومَنْ جعلَهُ مِنْ كلامِ اللهِ ﷻ أو الملائكةِ وقفَ علىٰ ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾ وابتدأَ بعدَهَا .

قالُ الدَّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "﴿وَقَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا﴾ تامٌّ، إذا جُعِلَ قولُهُ: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ مِنْ كلامِ الملائكةِ للكُفَّارِ، وإن جُعِلَ مِنْ كلامِ الكُفَّارِ فالتَّمَامُ ﴿يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾"[2].

ويرىٰ الباحثُ أنَّ أرجحَ الوقفَيْنِ هُوَ القولُ الثاني، فيُوقَفُ علىٰ رأْسِ الآيةِ علىٰ جَعْلِ ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ مِنْ كلامِ الكُفَّارِ عندَ مُعَاينةِ البعثِ الذي استبعدوا وقوعَهُ في حياتِهِم الدُّنْيَا، ولا خلافَ في أنَّ ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ كلامُ الملائكةِ جوابًا للمشركينَ لمَّا قالوا ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾، قيلَ لَهُم: نَعَم ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ﴾، هذا يومٌ يُفْصَلُ فيهِ بَيْنَ المُحْسِنِ والمُسِيءِ، ويُجَازَىٰ كلٌّ بعَمَلِه[3].

---

(١) إرشاد العقل السليم ٧/ ١٨٧.

(٢) المكتفىٰ ١٧٦.

(٣) ينظر: المرشد ٦٠٣ .

المطلب السادس عشر

قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴾ [الزمر:٩] .

قال الإمام ابن عطية: "وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وحمزةُ (أَمَن) بتخفيفِ الميمِ، وقرأَ عاصمٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ والكسائيُّ وأبو جعفر ﴿ أَمَّنْ ﴾ بتشديدِ الميم، فأمَّا القِرَاءَةُ الأُولَىٰ فَلَهَا وجهان:

أحدهما: وهو الأظهرُ، أنَّ الألِفَ تقريرٌ واستفهامٌ، وكأَنَّهُ يقولُ: "أهذا القانتُ خيرٌ أَمْ هذا المذكورُ الذي يَتَمَتَّعُ بِكُفْرِهِ قليلاً وهوَ مِنْ أصحابِ النَّارِ"، وفي الكلامِ حذفٌ يَدُلُّ عليهِ سياقُ الآياتِ مع قولِهِ آخِراً: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ ﴾، وَيُوقَفُ علىٰ هذا التَّأويلِ علىٰ قولِهِ ﴿ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾ .

والوجه الثاني: أنْ يكونَ الألِفُ نداءً، والخطابُ لأهلِ هذهِ الأوصافِ، كأَنَّهُ يقولُ: "أَصَاحِبَ هذه الصِّفاتِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي"، فالسُّؤَالُ بـ "هَلْ" لِلْقَانِتِ، وعليهِ لا يُوقَفُ علىٰ ﴿ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾، وهذا معنىً صحيحٌ، إلا أَنَّهُ أجنبيٌّ مِنْ معنىٰ الآياتِ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ، وضَعَّفَهُ أبو علي الفارسي، وقال مكِّي: إنَّهُ لا يجوزُ عندَ سيبويه؛ لأنَّ حرفَ النِّدَاءِ لا يَسْقُطُ مع المُبْهَمِ، وليسَ كمَا قالَ مكِّي، أَمَّا مذهبُ سيبويه في أَنَّ حرفَ النِّدَاءِ لا يَسْقُطُ مع المُبْهَمِ فَنَعَم، لأَنَّهُ يَقَعُ الإلْبَاسُ الكثيرُ بذلك، وأَمَّا أَنَّ هذا الموضعَ سقطَ فيه حرفُ النِّدَاءِ فلا، والألِفُ ثابتةٌ فيهِ ظَاهِرَة.

وأمَّا القِرَاءَةُ بتشديدِ الميم، فإنَّهَا "أَمْ" دَخَلَتْ علىٰ "مَنْ"، والكلامُ علىٰ هذهِ القِرَاءَةِ لا يَحْتَمِلُ إلا المُعَادَلَةَ بينَ صِنْفَيْنِ، فَيُحْتَمَلُ أنْ يكونَ ما يُعَادِلُ " أَمْ" مُتَقَدِّمًا في التَّقْدِيرِ، كأَنَّهُ يقولُ: "أهذا الكَافِرُ خيرٌ أَمْ مَنْ"، ويُحْتَمَلُ أنْ تكونَ " أَمْ" قد ابْتَدَأَ بها بَعْدَ إضْرَابٍ مُقَدَّرٍ، ويكونُ المُعَادِلُ في آخِرِ الكلامِ، والأوَّلُ أَبْيَنُ"[1].

الدراسة: ذَكَرَ ابنُ عطيةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ القُرَّاءِ في هذا الموضعِ في كلمةِ ﴿ أَمَّنْ ﴾، وبيَّنَ مَا تَرَتَّبَ علىٰ هذا الاختلافِ القِرَائِيِّ مِنْ اختلافٍ في الوقفِ والابتداءِ، وهو ما أتناولُهُ فيما يأتي:

أولاً: القراءة بتخفيف ميم (أَمَن): وَجْهُهَا أَنَّهَا (مَنْ) الموصولةُ دخلتْ عليهَا الهمزةُ، وهذه الهمزةُ مختلفٌ فيها علىٰ قولين:

الأول: أَنَّهَا همزةُ الاستفهامِ التقريري، وهوَ الأظهرُ، وتحتاجُ إلىٰ تقديرِ مُعَادِلٍ دلَّ عليهِ السِّيَاقُ السَّابقُ واللاحقُ، ويمكنُ تقديرُهُ: "أهذا القانتُ خيرٌ أَمْ مَنْ جعلَ للهِ أنداداً"، أو كما قدَّرَهُ الإمامُ ابنُ عطيَّةَ، ويكونُ الوقفُ علىٰ هذا الوجْهِ علىٰ قولِهِ: ﴿ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ﴾.

الثاني: أَنَّهَا همزةُ النِّدَاءِ، والمُنَادَىٰ هو القانتُ الموصوفُ بالصِّفَاتِ المذكورة، فكأَنَّهُ قال: "يا صاحبَ هذهِ الصفاتِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الذينَ يَعْلَمُونَ والذينَ لا يَعْلَمُون"، والمَسْئُولُ بـ "هَلْ" هو

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٤/ ٥٢٢-٥٢٣. (بتصرف).

القانتُ، وعلىٰ هذا الوجْهِ لا يُوقَف علىٰ ﴿رَحْمَةَ رَبِّهِۦٓ﴾، وإنَّمَا يُوصَلُ بما بَعْدَهُ، فيكونُ الوقفُ علىٰ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[1].

وأجازَ النَّحَّاسُ الوقفَ علىٰ ﴿رَحْمَةَ رَبِّهِۦٓ﴾ مع جَعْلِ الهمزةِ للنِّدَاءِ، والتقديرِ: "يا مَنْ هوَ قانتٌ آناءَ الليلِ أَبْشِر" ثُمَّ حذفَ المُقَدَّرَ[2].

ثانيـًا: القـراءة بتشـديد مـيم (أَمَّـن): وجْهُهَـا أَنَّهَـا "أَمْ" المُتَّصِـلَة دخلتْ علىٰ "مَنْ" الموصولةِ، والمُعَادِلُ محذوفٌ قَبْلَهَا، أي: "أهذا الكافرُ خيرٌ أَمْ الذي هوَ قَانِتٌ"، لكن تَعَقَّبَهُ أبو حيَّان بأنَّ حذفَ المُعَادِلِ الأوَّلِ يحتاجُ إلىٰ سَمَاع؛ ولذا قيلَ: إنَّها منقطعةٌ، والتقديرُ: "بَلْ أَمْ مَنْ هوَ قانتٌ كمَنْ ليسَ كذلكَ"، وقيلَ: "أَمْ" بمعنَىٰ "بَلْ" و" مَنْ" بمعنَىٰ "الذي"، والتقديرُ: "بَل الذي هوَ قانتٌ أفضلُ مِمَّنْ ذُكِرَ قَبْلَه"، وعلىٰ هذهِ القِرَاءَةِ يُوقَفُ علىٰ ﴿رَحْمَةَ رَبِّهِۦٓ﴾، ويُبْتَدَأُ بَعْدَهُ[3].

وبَعْدَ هذا العَرْضِ للقراءاتِ وتوجيهِهَا وبيانِ أَثَرِ ذلكَ علىٰ الوقفِ والابتداءِ في هذا الموضعِ، يرىٰ الباحثُ تمامَ الوقفِ في كُلِّ الوجُوه علىٰ قولِهِ تعالىٰ: ﴿رَحْمَةَ رَبِّهِۦٓ﴾، ما عدا وجْهـًا واحداً في قِرَاءَةِ التَّخْفِيفِ، وهو جَعْلُ الهمزةِ للنِّدَاءِ والمُنَادَىٰ هو القانتُ المَسْئُولُ بـ "هَلْ"، فعليه يكونُ الوقفُ التَّامُّ علىٰ ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[4].

---

(١) ينظر: الكشف ٢/ ٢٣٧، الإتحاف ٤٨٠، منار الهدىٰ ٢/ ٢١٣ .

(٢) ينظر: القطع والائتناف ٦٠٦ – ٦٠٧ .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٤٠٢، الإتحاف ٤٨١، منار الهدىٰ ٢/ ٢١٣ .

(٤) ينظر: القطع والائتناف ٦٠٦ – ٦٠٧ .

المطلب السابع عشر

قولُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَآءِى قَالُوٓاْ ءَاذَنَّٰكَ مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ ﴿٤٧﴾ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصلت:٤٧-٤٨].

قال الإمام ابن عطية: "وقولُهُ: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾، تقديرُهُ: "واذكرْ يومَ يُنَادِيهِم"، والضميرُ في ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾، ظاهِرُهُ والأسبقُ فيه: أنَّه يريدُ به الكُفَّارَ عَبَدَةَ الأوْثان، ويُحْتَمَلُ: أن يريدَ به كُلَّ مَنْ عَبَدَ مِنْ دُون اللهِ مِنْ إنسانٍ وغيرِهِ، وفي هذا ضَعْفٌ، وإنَّمَا الضميرُ في قولِهِ: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾، فلا احتمالَ لعَوْدَتِه إلَّا علىٰ الكُفَّارِ، و﴿ءَاذَنَّٰكَ﴾، قالَ ابنُ عباسٍ وغيرُهُ: معناهُ "أعْلَمْنَاكَ"، ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾، ولا مَنْ يَشْهَدُ بأنَّ لكَ شريكًا، ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾، أي: "نَسُوا ما كانوا يقولونَ في الدُّنيا ويَدْعُونَ مِنَ الآلِهَةِ والأصنامِ"، ويُحْتَمَلُ: أنْ يريدَ ﴿وَضَلَّ عَنْهُم﴾ الأصنامَ، أي: تَلَفَتْ وتلاشىٰ أمرُها، فلَمْ يَجِدُوا منهَا نصْراً.

وقولُهُ: ﴿وَظَنُّواْ﴾ يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ مُتَّصِلاً بمَا قَبْلَهُ، ويكونُ الوقفُ عليهِ، ويكونُ قولُهُ: ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ استئنافُ نَفْيٍ أنْ يكونَ لهم مَنجَىٰ، أو موضعَ رَوَغَان، يُقَالُ: حَاصَ الرَّجُلُ إذا راغَ يطلبُ النَّجاةَ مِنْ شيءٍ، ومنهُ الحديثُ "فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَىٰ الأبْوَابِ"[1]، ويكونُ الظَّنُّ علىٰ هذا التَّأويلِ علىٰ بابهِ، أي: ظَنُّوا أنَّ

(١) وردت في حديث سؤال ملك الروم أبا سفيان رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كيف كان بدء الوحي إلىٰ رسول الله ﷺ، رقم(٧) ١/ ١٠.

هـذه المَقَالَـةَ ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ مَنجَـاةً لَهُـم، أو أمـرٌ يُمَوِّهُـونَ بـهِ، ويُحْتَمَـلُ أنْ يكـونَ الوقـفُ في قولِـهِ: ﴿مِن قَبْلُ﴾، ويكـونَ ﴿وَظَنُّوا﴾ مُتَّصِلاً بقولِهِ: ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾، أي: ظَنُّوا ذلكَ، ويكـونُ الظَّـنُّ علىٰ هذا التَّأويل بمعنىٰ اليقينِ، وبه فسَّـرَ السُّـدِّيُّ، وهـذه عبـارةٌ يُطْلِقُهَـا أهْـلُ اللسانِ علىٰ الظَّنِّ، ولستَ تَجِدُ ذلكَ إلا فيمَا عُلِمَ عِلْمًـا قويـًا، وتقـرَّرَ في النَّفْسِ، ولـم يُتَلَبَّسْ بهِ بَعْدُ"[(١)].

الدراسة: نَـصَّ الإمـامُ ابـنُ عطيـةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ علـىٰ الاخـتلافِ في الوقـفِ والابتداءِ في هذا الموضع، وهذا الاختلافُ علىٰ قولَيْن:

الأول: الوقـفُ علـىٰ ﴿وَظَنُّوا﴾، علـىٰ أَنَّـهُ مُتَّصِـلٌ بمـا سَـبَقَهُ مِـنَ الكلامِ، وهوَ وقفٌ تامٌّ عندَ أبي حاتمٍ، ويكونُ المعنَىٰ: أنَّ الكُفَّارَ ظَنُّوا في قـولِهِم: ﴿مَا مِنَّا مِن شَهِيدٍ﴾ نَجَـاةً لَهُـم، فـالظَّنُّ علـىٰ هـذا بمعنَـىٰ الكَذِب، وعليهِ يكونُ الابتداءُ بـ ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[(٢)].

الثـاني: الوقـفُ علـىٰ ﴿مِن قَبْلُ﴾، وهـو مـا استحسـنَهُ العُمَـانيُّ والأشْمُونيُّ، ويكونُ الابتداءُ بمَا بعدَهُ، علىٰ أنَّ ﴿وَظَنُّوا﴾ مُتَّصِـلاً بـ ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾، والظَّنُّ علىٰ هذا بمعنَىٰ العِلْم[(٣)].

ويرىٰ الباحثُ عدمَ جوازِ الوقفِ علىٰ ﴿وَظَنُّوا﴾؛ لأنَّ فيه تَكَلُّف، فالتقـدير: وكَـذَبُوا في ظَـنِّهِم أنَّ قـولَهُم مـا منَّـا مِـن شـهيدٍ يُنْجِـيهِم، ولَـمْ

(١) المحرر الوجيز ٥/ ٢١-٢٢، بتصرف .

(٢) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٧٨، القطع والائتناف ٦٢٦، المكتفىٰ ١٨٧، .

(٣) ينظر: المرشد ٣/ ٦٦٢، منار الهدىٰ ٢/ ٢٣٩.

تُوضَعْ علامةُ وَقْفٍ علىٰ هذا المَوْضِع في المصحف، والأَوْلىٰ الوقفُ علىٰ ﴿مِن قَبْلُ﴾، ويُبْدَأُ بمَا بعدَهُ مِنْ غيرِ حاجةٍ إلىٰ تقديرٍ مُتَكَلَّفٍ، والمعنَىٰ: وعَلِمُوا أنَّ مالَهُم مَنجَىٰ، وقد وُضِعَتْ علامةُ (صلىٰ) علىٰ ﴿مِن قَبْلُ﴾ للدلالةِ علىٰ جوازِ الوقفِ والوصلِ مع كوْنِ الوصلِ أَوْلَىٰ، والجمهورُ علىٰ أنَّ تمامَ الوقفِ رأسُ الآيةِ ﴿مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾[1].

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٧٨، القطع والائتناف ٦٢٦، المكتفىٰ ١٨٧، المرشد ٣/ ٦٦٢، منار الهدىٰ ٢/ ٢٣٩.

المطلب الثامن عشر

قولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف:٨١] .

قال الإمام ابن عطية: "واخْتَلَفَ المفسرونَ في قولِهِ تَعَالَىٰ: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، فقالت فُرْقَةٌ: (العابدون) هو مِنَ العِبَادَةِ، ثُمَّ اختلفوا في معنىٰ الآيةِ بَعْدَ ذلكَ، فقالَ قتادةُ والسُّدِّيُّ والطَّبَريُّ: المعنىٰ: ﴿قُلْ﴾ لَهُم ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ كمَا تقولونَ فأنا أَوَّلُ مَنْ يَعْبُدُهُ علىٰ ذلكَ، ولكن ليسَ بِهِ شيءٌ مِنْ ذلكَ تَعَالَىٰ وجَلَّ .

قالَ الطَّبَريُّ: فهذا إلْطَافٌ في الخِطَابِ، ونحوُهُ قولُهُ: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤] ، قالَ ابنُ عطيَّةَ: وقولُهُ تَعَالَىٰ في مُخَاطَبَةِ الكُفَّارِ: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ﴾[1] ، وقالَ مجاهدٌ: المعنىٰ: إنْ كانَ للهِ وَلَدٌ في قولِكم فأنا أَوَّلُ مَنْ عَبَدَ اللهَ وحْدَهُ وكذَّبَكُم .

وقالَ قتادةُ أيضًا وزهيرُ بنُ مُحَمَّدٍ وابنُ زيدٍ: (إِنْ) نافيةٌ بمعنَىٰ (ما)، فكأَنَّهُ قالَ: مَا كانَ للرحمنِ وَلَدٌ، وهُنَا هوَ الوقفُ علىٰ هذا التَّأويلِ، ثُمَّ يَبْتَدِئُ قولَهُ: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾، قالَهُ أبو حاتم .

وقالت فِرْقَةٌ: (العابدون) في الآيةِ مِنْ "عَبِدَ الرَّجُلُ"، إذا أَنِفَ وأَنْكَرَ الشَّيءَ، ومنهُ قولُ الشاعر:

مَتَىٰ مَا يَشَأْ ذُو الْوُدِّ يَصْرِمْ خَلِيلَهُ * وَيَعْبَدْ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ ظَالِمًا[2]

---

(١) النحل ٢٧، القصص ٦٢ ، ٧٢، فصلت ٤٧ .

(٢) البيت من الطويل للمرقش الأصغر عمرو بن حرملة في ديوان المرقِّشَيْن ص ١٠٠، والشاهد فيه: استعمال "يَعْبَد" بمعنىٰ: يأنف، فالعَبَدُ: الأَنَفُ والغَضَبُ والحَمِيَّةُ. ينظر: لسان العرب [ع . ب . د]، والبيت في: المفضليات ٢٤٦، منتهىٰ الطلب ٤/ ٧٧، جامع البيان للطبري ٢١/ ٦٥٠، البحر المحيط ٧/ ٥٥ .

ومِنْهُ حديثُ عثمانَ وعَلِيٍّ في المَرْجُومَةِ حينَ قالَ عَلِيٌّ: "﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف:١٥]، قال: فَمَا عَبدَ عُثْمَانُ أَنْ بَعَثَ إليهَا لِتُرَدَّ"[(١)]، والمعنَىٰ: "إنْ جَعَلْتُم للرحمنِ وَلَداً، وكانَ ذلكَ في قولِكُم، فأنا أَوَّلُ الأنِفِينَ المُنْكِرينَ لذلكَ"[(٢)].

الدراسة: ذَكَرَ الإمامُ ابنُ عطيةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلافَ المفسرينَ في معنَىٰ ﴿ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ في الآيةِ الكريمةِ، فمنهم مَنْ قالَ إنَّها مِنَ العِبَادَة، ومنهم مَنْ قال إنَّها مِنَ العَبَدِ، بمعنَىٰ الأَنَفِ والإنكارِ، ويُفْهَم مِنْ كلامِهِ أنَّ في الآيةِ الكريمةِ موضعينِ للوقفِ، وهُمَا:

الأول: الوقفُ علىٰ ﴿ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ رأسِ الآيةِ، وهوَ التَّمَامُ والأحسنُ، ولا يُوقَفُ في أثنائِهَا، وذلكَ علىٰ جَعْلِ ﴿إِن﴾ شرطيَّة، و﴿كَانَ﴾ فِعْلٌ ماضٍ ناقصٍ في مَحَلِّ جَزْمٍ، فهوَ فِعْلُ الشَّرْطِ، و﴿لِلرَّحْمَٰنِ﴾ متعلِّقٌ بخبرِ كانَ، و(الفاء) رابطةٌ لجوابِ الشَّرْطِ، وجُمْلَةُ: ﴿إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ...﴾ في مَحَلِّ نَصْبٍ، فهيَ مَقُولُ القَوْلِ للاستئنافيَّةِ ﴿قُلْ﴾، وجُمْلَةُ: (أنا أوَّل ...) في محلِّ جَزْمٍ جواب الشَّرْطِ مُقْتَرِنَةً بالفاء[(٣)].

---

(١) في قصة المرأة التي دخلت علىٰ زوجها، فولدت له في ستة أشهر، فأمر سيدنا عثمان ﷺ أن ترجم، ثم رجع عن ذلك لما قرأ عليه سيدنا علي ﷺ من القرآن الكريم ما يفيد أن أقل الحمل ستة أشهر. ينظر: جامع البيان للطبري ٢١/ ٦٥٠- ٦٥١.

(٢) المحرر الوجيز ٥/ ٦٥ - ٦٦ .

(٣) ينظر: المكتفىٰ ١٩٢، علل الوقوف ٣/ ٩٢١- ٩٢٢، منار الهدىٰ ٢/ ٢٥٦، الجدول ٢٥/ ١١١.

الثاني: الوقفُ علىٰ ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾، والابتداءُ بما بعدَهُ، علىٰ جَعْلِ (إن) بمعنَىٰ (مَا) النافية، وهوَ مَرْوِيٌّ عَنِ الحسنِ وقتادةَ، وَرَوَىٰ ابنُ أبي طلحةَ عن ابنِ عباسٍ ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ معناهُ: لَمْ يَكُنْ للرحمنِ وَلَدٌ[(١)].

ونَقَلَ الإمامُ النَّحَّاسُ عن الإمامِ ابنِ جريرٍ أَنَّهُ استبعدَ أنْ تكونَ (إنْ) هنا بمعنَىٰ (مَا)؛ لأنَّ بعدَهَا (كَانَ)، فصارَ كأَنَّهُ مخصوصٌ بالماضي، قال النَّحَّاسُ: (إنْ) بمعنَىٰ (مَا) معروفٌ عندَ جميع النَّحْوِيين، قالَ جلَّ وعزَّ: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠][(٢)].

قلتُ: فالوقفانِ جائزانِ، لكنَّ أرجحَهُمَا هوَ الأوَّلُ، فالأحسنُ عدمُ الوقفِ إلَّا علىٰ رأسِ الآيةِ، علىٰ جَعْلِ (إن) شرطية، وقد اكتملتْ في الآيةِ أركانُ الشَّرْطِ، ولَمْ تُوضَعْ علامةُ وقفٍ علىٰ ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ في المُصْحَفِ، وقد نَقَلَ النَّحَّاسُ قولَ يعقوبَ: "وأنا أَسْتَحِبُّ أنْ أجْعَلَ وَقْفَنَا رأْسَ الآيةِ"[(٣)].

(١) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/ ٨٨٦، القطع والائتناف ٦٤٧، المكتفىٰ ١٩٢.

(٢) ينظر: القطع والائتناف ٦٤٧ -٦٤٨ .

(٣) ينظر: القطع والائتناف ٦٤٧، علل الوقوف ٣/ ٩٢١ – ٩٢٢ .

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ سيدنا محمد، وعلىٰ آله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

وبعد

فهذه أَهَمُّ النتائج التي يُفِيدُهَا هذا البحثُ:

١ - الإمامُ ابنُ عطيَّةَ عَالِمٌ مُتَمَيِّزٌ، لهُ دَوْرٌ بارزٌ في خِدْمَةِ الإسلامِ في عَصْرِهِ، وَقَدْ بَقِيَ تفسيرُهُ للقرآنِ الكريم شاهداً عَلَىٰ عُلُوِّ مَكَانَتِهِ .

٢ - تفسيرُ الإمامِ ابنِ عطيَّةَ مِنْ أَجَلِّ التفاسيرِ وأَهَمِّهَا؛ وذلكَ لِمَا تَضَمَّنَهُ مِن بيانٍ لمعاني القرآنِ الكريم، وَقَدْ لخَّصَ فيهِ مُؤَلِّفُهُ ما تقدَّمَهُ مِن كُتُبِ التفسيرِ بالمَأْثُورِ مُرَاعِيًا التنقيحَ والتحريرَ .

٣- عِلْمُ الوقفِ والابتداءِ مِنَ العُلُومِ التي ينبغي لقارئِ القرآنِ الكريمِ تَعَلُّمُهَا ومراعاةُ أحكامِهَا في القراءةِ، وذلك لِمَا لهُ مِن فوائدَ كثيرةٍ في فَهْمِ معاني القرآنِ ومعرفةِ مقاصدِهِ .

٤ - لَمْ ينبه الإمامُ ابنُ عطيَّةَ علىٰ منهجِهِ في تَنَاوُلِ الوقفِ والابتداءِ، وَلَمْ يَسْتَقْصِ كُلَّ مواضعِ الوقفِ في القرآنِ الكريمِ، وإنَّمَا اقتصرَ علىٰ ذِكْرِ الخلافِ في ثمانيةِ عشرَ موضعًا، وهي التي حواهَا هذا البحثُ.

٥ - لَمْ يستخدم الإمامُ ابنُ عطيَّةَ مصطلحاتِ عُلَمَاءِ الوقفِ والابتداءِ في بيانِ أنواعِ الوقفِ، وإنَّمَا اكتفي بذكرِ اختلافِ العُلَمَاءِ في بعضِ المَوَاضِعِ المُخْتَلَفِ فيها مع ترجيحِ أحدِ الوَقْفَيْنِ أحيانًا .

والحمد لله فاتحة كل خير وتمام كل نعمة

فهرس المصادر والمراجع

١ - القرآن الكريم .

٢-الإحاطة في أخبار غرناطة، لمحمد بن عبد الله السلماني لسان الدين ابن الخطيب، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – الأولىٰ ١٤٢٤ هـ .

٣-إرشاد العقل السليم إلىٰ مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي، ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت .

٤-إعراب القرآن وبيانه، لمحي الدين الدرويش، ط. اليمامة، ودار ابن كثير – دمشق – السابعة ١٤٢٠ هـ = ١٩٩٩ م .

٥-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد صالح، ط. دار الفكر – عمَّان – الأردن، الأولىٰ ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣م .

٦-الأعلام، للزركلي ط. الخامسة. دار العلم للملايين ـ بيروت .

٧-الاقتداء في معرفة الوقف والابتداء لأبي محمد عبد الله النكزاوي، رسالة دكتوراه، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - إعداد/ مسعود أحمد إلياس .

٨-إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر بن الأنباري، تح. د. محي الدين رمضان، ط. مجمع اللغة العربية – دمشق – ١٣٩٠ هـ =١٩٧١م.

٩-البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تح. عادل عبد الموجود وزملائه، ط. دار الكتب العلمية -بيروت - ١٤٢٢هـ =٢٠٠٠م.

١٠-البحر المديد، لأحمد بن محمد بن عجيبة الفاسي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت – الثانية ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢م .

١١-البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله الزركشي، تح. محمد أبو الفضل، ط / دار المعرفة ـ بيروت ـ الأولىٰ ١٣٧٦ هـ = ١٩٥٧ م .
١٢-بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل، للشيخ عبد الفتاح القاضي، ط. الإدارة العامة للمعاهد الأزهرية ١٣٩٧ هـ = ١٩٧٧ م .
١٣-بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، لأبي جعفر أحمد بن يحيىٰ الضبي، ط. دار الكتاب العربي – القاهرة – ١٩٦٧ م .
١٤-تاريخ قضاة الأندلس، لأبي الحسن بن عبد الله النباهي الأندلسي، تح. لجنة إحياء التراث، ط. دار الآفاق - بيروت - الخامسة.
١٥-التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، ط. المكتبة التوفيقية - القاهرة - الأولىٰ ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩م .
١٦-إتحاف فضلاء البشر في القراءات، للدمياطي، تح. أنس مهرة، ط. دار الكتب العلمية - بيروت- الأولىٰ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م .
١٧-التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم بن جزي الكلبي الغرناطي، تح. د. عبد الله الخالدي، ط. دار الأرقم – بيروت – الأولىٰ ١٤١٦ هـ .
١٨-تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء إسماعيل بن كثير، تح. سامي محمد سلامة، ط. دار طيبة - الرياض - الثانية ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩ م.
١٩-التفسير والمفسرون، للذهبي، ط. مكتبة وهبة – القاهرة – السابعة
٢٠-توجيه النظر إلىٰ أصول الأثر، لطاهر الجزائري، تح. عبد الفتاح أبو غدة ط. المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ الأولىٰ ١٤١٦ هـ =١٩٩٥م

٢١-جامع البيان في تأويل القرآن، لأبي جعفر الطبري، تح. أحمد شاكر، ط. مؤسسة الرسالة – بيروت - الأولىٰ ١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م.
٢٢-الجامع لأحكام القرآن، لشمس الدين القرطبي، تح. هشام سمير البخاري، ط. دار عالم الكتب – الرياض – ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٨ م .
٢٣-خزانة الأدب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح. محمد نبيل طريفي، إميل بديع يعقوب ط. دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩م .
٢٤-الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح. د. أحمد الخراط، ط. دار القلم، دمشق .
٢٥-الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن فرحون، تح. د. محمد الأحمدي أبو النور، ط. دار التراث، القاهرة .
٢٦-ديوان عنترة، ط. الآداب – بيروت – الرابعة ١٨٩٣ م .
٢٧-ديوان المرقِّشَيْن، تح. كارين صادر، ط. دار صادر– بيروت – الأولىٰ١٩٩٨ م.
٢٨-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، للعلامة شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ط. دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
٢٩-صحيح البخاري، لأبي عبد الله البخاري، تعليق/ د. مصطفىٰ ديب البغا، ط. دار طوق النجاة، الأولىٰ ١٤٢٢ هـ .
٣٠-صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، تح. محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة .

٣١-الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لأبي القاسم بن بشكوال، تح. السيد العطار، ط. الخانجي – القاهرة – الثانية ١٣٧٤ هـ = ١٩٥٥ م .
٣٢-طبقات المفسرين لشمس الدين الداودي المالكي، تح. لجنة من العلماء، ط. دار الكتب العلمية، بيروت .
٣٣-طبقات المفسرين لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح. علي محمد عمر، ط. مكتبة وهبة ـ القاهرة ـ الأولىٰ ١٣٩٦ هـ .
٣٤-علل الوقوف، لابن طيفور السجاوندي، تح. د. محمد بن عبد الله العيدي، ط. الرشد – الرياض – الثانية ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦م.
٣٥-فتح البيان في مقاصد القرآن، لصديق القنوجي، تح. عبد الله الأنصاري، ط. المكتبة العصرية - بيروت – ١٤١٢ هـ= ١٩٩٢م.
٣٦-فهرس ابن عطية، لابن عطية الأندلسي، تح. محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، ط. دار الغرب الإسلامي – بيروت – الثانية ١٩٨٣م .
٣٧-فهرس الفهارس والأثبات، لعبد الحي الكتاني، تح. د. إحسان عباس، ط. دار الغرب الإسلامي – بيروت – الثانية ١٩٨٢م .
٣٨-فهرسة ابن خير الإشبيلي، لأبي بكر بن خير الأموي، تح. محمد فؤاد منصور، ط. دار الكتب العلمية، الأولىٰ ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .
٣٩-القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تح. د. عبد الرحمن المطرودي، ط. عالم الكتب – السعودية – ١٤١٣هـ =١٩٩٢م.
٤٠-قلائد العقيان، للفتح بن خاقان، ط. مصر ١٢٨٤ هـ = ١٨٦٦ م .

٤١ -القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز، للمخللاتي، تح. عبد الرازق موسىٰ، ط. وزارة الإعلام السعودية، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٤٢ - الكامل في القراءات الخمسين لأبي القاسم يوسف بن جبارة الهذلي، تح. د. عمر يوسف حمدان وزميلته، ط. جامعة طيبة - المدينة المنورة - الأولىٰ ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

٤٣ -الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تح. الشيخ عبد السلام هارون، ط. دار الجيل ـ بيروت ـ ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

٤٤ -الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، تح. عادل عبد الموجود، وعلي معوض، ط. العبيكان، الأولىٰ ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

٤٥ -كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .

٤٦ -الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، تح. د. محيىٰ الدين رمضان، ط. الرسالة ـ بيروت ـ ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧م .

٤٧ -لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور، ط. دار إحياء التراث العربي، نشر أدب الحوزة ١٤٠٥ هـ .

٤٨ -مجموعة الفتاوىٰ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، اعتنىٰ بها/ عامر الجزار، وأنور الباز، ط. دار الوفاء – المنصورة – مصر، الثالثة ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .

٤٩ -المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تح. عبد السلام عبد الشافي، ط. دار الكتب العلمية – بيروت - الأولىٰ١٤٢٢ هـ= ٢٠٠١م.

٥٠-المرشد في الوقف والابتداء للإمام أبي محمد الحسن بن علي العماني من بداية سورة المائدة إلىٰ آخر سورة الناس، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرىٰ - مكة المكرمة - إعداد/ محمد الأزوري

٥١-معاني القرآن لأبي زكريا يحيى الفراء، تح. إبراهيم شمس الدين، ط. دار الكتب العلمية - بيروت - الأولى ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

٥٢-معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تح. عبد الجليل عبده شلبي، ط. عالم الكتب – بيروت – الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٩٨ م .

٥٣-معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار القضاعي، ط. مكتبة الثقافة الدينية – مصر – الأولىٰ ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

٥٤-معجم المؤلفين في تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، ط. الرسالة ـ بيروت ـ الأولىٰ ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م .

٥٥-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح. د. مازن المبارك، وزميله، ط. دار الفكر - بيروت - السادسة ١٩٨٥ م.

٥٦-المفضليات، للمضل بن محمد الضبي، تح. أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ط. دار المعارف – القاهرة – السادسة .

٥٧-المكتفىٰ في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، تح. د. محي الدين رمضان، ط. دار عمار – الأردن – الأولىٰ ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م .

٥٨-منار الهدىٰ في بيان الوقف والابتدا، لأحمد الأشموني المصري، تح. عبد الرحيم الطرهوني، ط. دار الحديث – القاهرة – ٢٠٠٨ م .

٥٩-منتهىٰ الطلب من أشعار العرب، لابن ميمون البغدادي، تح. د. محمد نبيل طريفي، ط. دار صادر – بيروت – الأولىٰ ١٩٩٩ م .

٦٠-النجوم الطوالع علىٰ الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع، لإبراهيم المرغني، ط. دار الفكر ـ بيروت ـ ١٤١٩ هـ = ١٩٨٨ م .

٦١-النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري، تصحيح/ علىٰ الضباع، ط. دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨م.

٦٢-نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد التلمساني، تح. د. إحسان عباس، ط. دار صادر ـ بيروت ـ ١٣٣٨ هـ = ١٩٦٨م.

٦٣-الهداية إلىٰ بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب، ط. جامعة الشارقة، بإشراف د. الشاهد البوشيخي، الأولىٰ ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م .

٦٤-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح. عبد الحميد هنداوي، ط. المكتبة التوفيقية، مصر.

٦٥-الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنىٰ في القرآن الكريم، أ.د. عبد الكريم صالح، ط. دار السلام - القاهرة - الثالثة١٤٣١هـ = ٢٠١٠م